

عودة التعليم الوجاهي قرار سليم والاليات غير واضحة

راي الاهالي

قانون القائمة المغلقة والتمثيل النسبي والطريق نحو المشاركة الشعبية

المشاركة الشعبية في صنع القرار، ليست مصطلحاً سياسياً حديثاً أو طارئاً، بل هو مقترن دائماً بالحقوق الطبيعية للمواطنين، لذلك فهو يتصدر ادبيات الاحزاب السياسية التقدمية والديمقراطية في كل زمان ومكان.

استخدمت الحكومة مؤخراً، اشتقاقاً غامضاً أسمته «التشاركية» وذلك في معرض تناول العلاقة مع مجلس النواب ثم النقابات المهنية. هذا الاشتقاق يعوزه التوضيح والتأصيل: اي العودة الى الاصل، لأن البعد الاساسي للمشاركة الشعبية هو سياسي وديمقراطي، ومن المهم جداً توضيح الادوات التي ستؤدي الى تحقيق هذا الهدف حتى لا تثار الشكوك وتقع الالتباسات كما حصل فعلاً خلال الاسابيع الماضية. حيث دارت نقاشات حادة حول الفصل بين السلطات، وجرت مقاربات حقوقية ودستورية هامة. الا ان نقل هذا النقاش الى مستويات اخرى، تتعلق بالمؤسسات التمثيلية: النقابية تحديداً أمر شديد الاهمية، ومن شأنه أن يؤسس لقواعد تشريعية عادلة، ويؤدي الى إحداث نقلة نوعية في ديمقراطية التمثيل. وعنوان النقاش هذا هو طبيعة القانون الذي تجري على اساسه الانتخابات في المؤسسات الوطنية: مجلس النواب، البلديات، النقابات المهنية، النقابات العمالية، واتحادات المرأة والشباب.... الخ.

من المعروف ومنذ نشأت هذه المؤسسات في فترات زمنية متتالية؟ فإن انتخابات قياداتها تجري على اساس قانون الغلبة!!! اي ان القائمة الفائزة هي التي تحوز على اغلبية الاصوات، ويتم إقصاء القائمة الاخرى عن قيادة المؤسسة، حتى لو كان الفرق باصوات قليلة او كثيرة!!

لقد أن الاوان للتغيير في هذه القوانين الاقصائية التي تحكم انتخابات مجلس النواب والنقابات المهنية وجميع المؤسسات الوطنية الاخرى...

والبديل هو نظام القائمة المغلقة والتمثيل النسبي مع وضع نسبة حسم قليلة أو بدونها حتى يتحقق هدف مشاركة اوسع فئات ممكنه وفق النسب التي تحوز عليها كل قائمة.

هذا هو القانون الذي يمكن ان تنتج عنه قيادات تمثيلية - تشاركية -!!! وهو نظام معمول به في كثير من الدول الديمقراطية وبعض الدول الاوروبية إن كل قانون ينص على غير ذلك فهو أحادي، وإقصائي ويعيد انتاج طبائع استبداد الفئة الواحدة التي تتحكم بكل شيء دون رقيب ولا حسيب...

وبمناسبة اقتراب مواعيد الانتخابات في النقابات المهنية، فإننا ندعو مجالس النقابات الى اخذ زمام المبادرة والدفع باتجاه تعديل قوانين الانتخابات في اجتماعات الهيئات العامة القادمة، والتأسيس لمرحلة انتقال نحو الديمقراطية وفق تشريعات متقدمة وتمثيلية فعلاً وبعيداً عن المناورات والاستحواذ وهيمنة الفئة الواحدة واعادة انتاج الازمات.

مجلس النقابات المهنية يلتقي رئيس الوزراء
ويطالب بإطلاق حريات الراي والتعبير

سنة آلاف عامل في بلديات المملكة يحتجون
ويطالبون باعتبارهم موظفين حكوميين



التطبيع العربي بين ميزان السياسة والقانون الدولي

البيان التأسيسي لشبكة
«إعلاميون مغاربة ضد التطبيع»

قنبلة ترامب الاستباقية في الشرق الأوسط

انتظارات 2021 عربياً

منع لقاح كورونا عن الاسرى في سجون
الاحتلال جريمة ضد الانسانية

مشاركة القدس والمقدسين عنوان
لنزاهة الانتخابات الفلسطينية



عودة التعليم الوجاهي قرار سليم والاليات غير واضحة

الظروف الوبائية لحماية صحة الأبناء النفسية وحققهم في التعليم المباشر الصفي (السليم).

أما التعلم عن بعد فقد أفقد الطالب حقه في التعليم وحرية التعبير عن النفس واكتساب قيم معرفية وأخلاقية من خلال الانتظام في المدرسة ولا يوجد لدى جميع الطلبة الإمكانيات التي تساعد على سير العملية التعليمية لعدم توفر الأجهزة الذكية أو وجود أكثر من طالب لدى العائلة الواحدة .

بالنسبة للصفوف الأساسية الأولى وهي صفوف التأسيس التي تعتمد اعتماداً كلياً على المعلم لإيصال المعلومة مع التكرار المستمر مما أجهد المعلم من حيث الوقت والعمل والبحث لمراعاة الفروق الفردية بين الطلبة، حيث لا يستطيع الأهل إيصال المعلومة للطلاب بسبب عوائق وانشغالات كثيرة والاعباء الملقاة على عاتقهم .

وبرأيي انه لا يمكن الاعتماد على التعليم الوجاهي أو التعليم الإلكتروني سواء في المدارس أو الجامعات لوجود مميزات يمتاز بها كل نمط من أنماط التعليم الوجاهي والإلكتروني لأن كلا منهما مكمل للآخر

ويشير مهند ابوطوق ان تجربة التعلم عن بعد وهو اب لثلاثة ابناء في مراحل دراسية مختلفة ادخلته في دوامة اللهاث وراء الالتزامات المالية لتوفير الاجهزة الالكترونية وشراء حزم الانترنت مرتفعة الثمن ، ناهيك انه اضطر هو وزوجته احيانا للتدخل في حل الاسئلة والمتابعة الحثيثة لضمان الانتظام في متابعة الدرس امام الاجهزة التي اصبحت عبئاً على الجميع، هذه العيانات التي وردت تؤكد الحاجة لاجتراح اليات عمل وحلولاً ملائمة تضمن مواكبة التطور العلمي والتفكير الجدي للوزارة بتطوير الية التعليم عن بعد والابتعاد عن اسلوب التلقين والتعليم المعلب، كما تفرع جرس الحاجة الماسة لمعالجة مشكلة الاكتظاظ الهائل للصفوف ونقص الابنية المدرسية وعلى كل الجهات الرسمية والفعاليات الاقتصادية تحمل مسؤولياتها لان تطوير التربية والتعليم وبناء الاجيال هو استثمار في المستقبل.

التجربة واستيعابها، وتوفير اجهزة الكترونية وحزم انترنت مجانية للاستفادة من منصات التعلم وفق اليات مدروسة تمكن الطلبة من الحصول على مادة يتفاعلون فيها مع المدرس للوصول للفهم الكامل واستيعاب المواد التي معظمها يكون تراكمياً للسنوات المقبلة

وترى المعلمة فاطمة الطريفي ان التعليم الوجاهي بين المعلم والطالب هو المحور الأساسي في العملية التعليمية من حيث التفاعل الذهني (العقلي) من خلال تلقي المعلومات وفهمها وهي الالية التي تنمي لدى الطالب مهارة التواصل الاجتماعي في الغرفة الصفية (الأصدقاء) والاعتماد على النفس. والتعليم المباشر هي أكثر



طريقة مناسبة لتعليم الصغار وحتى المرحلة المتوسطة اساسيات الحياة الاجتماعية وتوسيع اطار العلاقات وكيفية الاندماج في المجتمع الذي يؤسس للولوج في الحياة العملية ، حيث الحضور المنتظم للمدرسة وللمدرسة يساعد على التواصل والتفاعل مع المعلم ومع أصدقائهم الذين هم من نفس أعمارهم وأساليب التعليم والمهارات وطريقة التدريس التي يتبعها المعلم في إيصال المعلومة للطلاب .

وبالمتابعة مع أولياء الأمور خلال فترة الانقطاع اكد معظمهم عدم القدرة على مواكبة هذا النظام وانهم يؤيدون التعليم الوجاهي للصفوف الثلاث الأولى برغم

عدم توافر الاجهزة المحمولة الحديثة عند بعض الطلاب مما يؤدي ذلك الى عدم دخولهم الى مواقع التعلم الإلكتروني مثل منصة درسك الاردنية الإلكترونية، ثانياً: عدم توافر الانترنت لدى البعض او انقطاع الشبكة المفاجئ الذي يؤدي الى عدم قدرة الطالب على متابعة دروسه واختبارات على المنصة الإلكترونية، ثالثاً: اعطال المنصة التي لا تسمح لبعض الطلبة بدخولها وتكون عائقاً في استمرار عملية التعلم ،بشكل طبيعي، رابعاً: عدم فهم الطالب المواد العلمية والتطبيقية مثل الرياضيات والعلوم والحاسوب، واثرت ايضا على الحالة النفسية للاطفال لانهم في مثل هذا العمر يجب عليهم مشاركة المجتمع

والاختلاط بهم، وهناك سلبيات عديدة ولكن اكتفينا بهذا القدر.

ولكن في التعليم الوجاهي في مقاعد الدراسة الوضع افضل بكثير فيكون الطالب في جو من التركيز داخل الغرفة الصفية، ويكون الفهم لدى الطالب للدروس افضل واسهل بكثير، وبالتأكيد نحن نعلم ان هذه الاجراءات وضعت لسلامتنا وسلامة الشعب والطلاب، ولكن يجب الاخذ بعين الاعتبار لجميع ما يمكن ان يحدث من سلبيات واسباب قد ذكرتها.

نامل ان تكون هذه التجربة المؤلمة للطلبة حافزاً لوزارة التربية لتطوير اساليب التدريس وتهيئة الطالب والمعلم معا لتملك هذه

الاهالي - خاص - بعد الاحتجاجات الواسعة على الية فرض نظام التعليم عن بعد، وتحسن الوضع الوبائي اعلنت وزارة التربية والتعليم العودة للتعليم الوجاهي في المدارس للصفوف الابتدائية الثلاث الاولى وللتوجيهي كمرحلة اولى وفق اشتراطات محددة بالتباعد الصحي لمسافة مترين بين كل طالب وهو ما سيقلل عدد الطلاب في الغرفة الصفية الواحدة وبالتالي سيفرض نظاما بالتناوب ربما لا يستطيع الطالب سوى الدوام يوم واحد او يومين كاقصى حد اذا علمنا ان متوسط اعداد الشعبة الواحدة في المدارس الحكومية ومدارس وكالة الغوث من ٥٥-٦٠ طالب في غرفة صفية لا تتجاوز مساحتها تسعة امتار مربعة، وهو ما يحتم البحث عن طرق وبرامج عملية ممكنة التطبيق تضمن انتظام العملية التعليمية باركانها الثلاث: مدرسة وطالب ومعلم حتى يكتسب الطالب المهارات المعرفية والتربوية اللازمة لصقل مهاراته وتطوير قدراته في جو تربوي ملائم يعوض الآثار الكارثية لغيابة عاما دراسيا كاملا عن الانتظام الدراسي ، الذي اظهرته الارقام الرسمية لوزارة التربية حيث بلغ عدد الطلبة الذين لم يدخلوا منصة درسك على الاطلاق ١٨٠ الف طالب وطالبة وهو ما تؤكد الرفيقة رؤيا زكي عضو المكتب الطلابي لرابطة الشباب الديمقراطي الأردني «رشاد» التي اشارت ان الفايروس الذي اصاب العالم وأثر سلبا على استمرار الحياة بشكلها الطبيعي، ومنع الكثير من اساليب الحياة المعتادة لحماية المواطن من هذا المرض مثل تغير الية العمل لدى الموظفين والعاملين في الاعمال الحرة والضغط على بعض الاسر من ناحية الدخل لقلة العمل، واثره ايضا على الحالة النفسية والاجتماعية لدى المواطنين بسبب انعزالهم في بيوتهم، ومن اعظم الامور التي اثر فيها هذا الفايروس هو: الابتعاد عن مقاعد الدراسة، وقد قمنا باستفتاء حول هذه النقطة وكان الناتج كالاتي:

ان التعلم الإلكتروني له سلبيات اكثر من الإيجابيات في دول العالم كافة، ومن هذه السلبيات، أولاً:



استطلاع: ٦٤٪ من أولياء أمور الطلبة تأثر دخلهم الشهري نتيجة التعليم عن بعد

٠.٥٢

وكشفت النتائج عن حدوث فجوة في الحق في الحصول على التعليم بين الأطفال في الأسر الأقل اقتداراً والأطفال في الأسر الأكثر اقتداراً، نتيجة لاعتماد التعلم عن بعد، حيث أكدت الحملة على أنه "في وقت كنا نعاني به سابقاً من غياب العدالة في جودة التعليم بين الأطفال بناء على أوضاع اسرهم الاقتصادية والاجتماعية، فإن التعلم عن بعد عمق هذه الفجوة وخلق غياب للعدالة ليس في الجودة فقط انما في الحق للوصول للتعليم".

واعتبرت الحملة ان ذلك يتناقض بشكل صريح مع ما نص عليه الدستور الاردني في المادة ٦ والمتعلقة بالحق في التعليم، وكذلك التزامات الاردن بموجب الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

واستناداً الى هذه النتائج فإن الحملة ترى أن العودة الى التعليم الوجاهي ليس ترفاً ولا خياراً يمكن تأجيله نظراً للكلف الباهظة للاستمرار في اغلاق المدارس.

ودعت الحملة إلى الإسراع بتنفيذ توجيهات جلالة الملك التي أعلنها ظهر الأمس، والتي دعا فيها الحكومة إلى فتح المدارس بطريقة مدروسة.

وأكدت أن العودة التدريجية والأمنة للمدارس، هي الآلية الأمثل لتطبيق توجيهات جلالة الملك، وبدون إبطاء أو تلكؤ، كي ننقذ جيلاً كاملاً من الضياع والجهل.



(٤٧٪، ٣٦٪)، أما أصحاب الدخل المتوسط والمرتفع تقل نسبة عدم قدرتهم على توفير أجهزة الكترونية، فالفئة التي يبلغ أجزها أكثر من ٢٠٠٠ تكون نسبة عدم المقدرة على توفير الاجهزة فقط ٠,٤٪.

وحول تقييم الصعوبات على مستوى المحافظات بحسب النتائج، جاءت النسبة الأعلى للمستجيبين والمستجيبات غير القادرين على دفع فواتير الانترنت وتوفيرها بشكل مستمر في (عجلون وجرش ومعان ومادبا والمفرق) حيث كانت نسبتهم في محافظاتهم كما يلي: عجلون وجرش ٥٥٪، معان ٥٤٪، مادبا والمفرق

يزيد عدد افرادها عن ٨ افراد ليس لديهم القدرة على توفير الأجهزة الالكترونية لمتابعة التعلم عن بعد بنسبة ٨٨٪ مع فرق بسيط كلما قل عدد افراد الاسرة، ولكن يبقى الاثر واضحاً بعدم القدرة على توفير اكثر من جهاز الإلكتروني بحسب عدد افراد الاسرة الذين يتلقون التعليم عن بعد.

وشكلت فئة أولياء الامور الذين يتراوح دخل أسرهم الشهري ٢٢١-٥٠٠ و أقل من ٢٢٠ أنهم الفئة الأكثر عرضة بعدم القدرة على توفير اجهزة الالكترونية لابنائهم لتدني الاجر على التوالي بنسبة

الاهالي - أظهرت نتائج استطلاع للرأي عن أثر التعليم عن بعد من وجهة نظر الطلبة وأولياء الأمور (المستجيبين) أن ٦٤٪ من الأسر تأثر دخلهم الشهري إثر التزامهم بقضاء وقت أطول ومسؤوليات متابعة التعلم عن بعد ورعاية الأطفال. وأشارت نتائج الاستطلاع الذي أجرته الحملة الوطنية للعودة إلى المدارس "نحو عودة آمنة للمدارس" بالتعاون مع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة إلى أن نصف الأشخاص المتأثرين كانت نسبة انخفاض اجورهم تتراوح ما بين (١٠-٣٠٪)، أما الفئة التي انخفض مقدار دخلها من (٣٠-٥٠٪) نسبتها ٢٦٪ بين ذكور وإناث.

وبالإشارة إلى الوضع الاقتصادي وانعكاسه على التعلم عن بعد، فقد أظهرت نتائج الإستطلاع أن الوضع الاقتصادي لدى ٧٧٪ من المستجيبين معيق لعملية التعلم عن بعد، في حين أن ٣٢٪ لم يواجهوا أي مشاكل اقتصادية لاتمام عملية التعلم عن بعد لابنائهم. وتمثلت المعيقات الاقتصادية بحسب الإستطلاع كالتالي: ٣٨,٤٪ عدم القدرة على توفير الاجهزة الالكترونية لمتابعة التعلم عن بعد، ٣٤,٤٪ عدم القدرة على دفع فواتير الانترنت وتوفيرها بشكل مستمر لابناء، ٢٧,٢٪ عدم القدرة على تهيئة بيئة منزلية تعليمية خاصة بالطفل/ة في المنزل لممارسة التعلم عن بعد (مساحة، توفير كرسي صحي، مكتب، وسائل تعليمية مساندة). مع ضرورة ملاحظة ان الأسرة التي

الاف العاملين في المدارس الخاصة بلا وظيفة بسبب جائحة كورونا

ومع التوجه الرسمي بعودة التعليم الوجاهي، بعد سلبيات الاستمرار في نظام التعلم عن بعد، فإنه من البديهي ان تعيد المدارس الخاصة كل من تضرر من قرار التعلم عن بعد الى وظيفته، وتعويض المتضررين طيلة فترة التوقف عن العمل ويشار ان المادة ٦ من قانون وزارة التربية والتعليم تنص ان صلاحيات الوزارة الاشراف على جميع المؤسسات التعليمية الخاصة بما يكفل تقيدها باحكام هذا القانون مما يحتم على الوزارة ايجاد الآلية المناسبة لاعادة كل من فقد وظيفته الى عمله سيما وان المدارس الخاصة تتقاضى الرسوم خلال فترة التعطل واجرت امتحانات للطلبة واستكملت العملية التعليمية دون ان تلتفت لموظفيها الذين اصبحوا وعائلاتهم بلا مصدر دخل



ويشار ان الاف المعلمين المنتهية عقودهم تقدموا بشكوي الى النقابة ووزارة العمل ومؤسسة الضمان الاجتماعي لتعويضهم بعد انتهاء العقود دون استجابة تذكر

القطاع الخاص الذين يوقعون على عقود سنوية ولم يتم تجديدها لاكثر من ثلاث مرات وتبلغ نسبة المعلمين الذين لم تصل مدة عقودهم الى اقل من ثلاث سنوات ٧٥٪ من المعلمين

الاهالي - تسببت قرارات وقف التعليم الوجاهي واعتماد التعلم عن بعد، بانثار كارثية على العاملين في المدارس الخاصة التي تعاملت مع القرار واوامر الدفاع المتتالية بوصف هذا القطاع بالاكثر تضرراً من حيث تقليص الوظائف وحرمان العدد الأكبر من العاملين فيها من وظائفهم، فبحجة عدم الحاجة تم انهاء العقود السنوية لمعلمي التربية الرياضية والتربية الفنية والاداريين والعاملين في الخدمات المساندة من سائقين ومشرفات باص وعاملات نظافة وخدمات تغذية ليصل العدد الاجمالي الى ٢٤ الف معلم وموظف من اصل ٤٤ الف كانوا يعملون قبل جائحة كورونا بحسب تصريحات رئيس لجنة المعلمين في النقابة العامة للعاملين في التعليم الخاص الذي اوضح ان المعلمين الممارسين للمهنة منذ اربع سنوات او اكثر لم يتضرروا بشكل كبير، وانما الضرر الأكبر لحق معلم



كُلاب وجامعات

المكتب الطلابي - لرابطة الشباب الديمقراطي الاردني «رشاد»

المنهاج البريطاني لا مستوى منهاج وطني» وعلى نفس الصعيد شكوا عدد من طلبة فرعي العلمي والادبي بشتوية التوجيهي من صعوبة أسئلة امتحان مبحث الرياضيات ، إضافة الى ضيق الوقت المقرر للاجابة عليها.

وحسب عدد من طلبة الفرع الادبي فان كل سؤال يحتاج الى عدة خطوات للوصول الى الاجابة الصحيحة حسب القوانين ، مشيرين الى ان المدة الزمنية المحددة بساعة ونصف غير كافية على الاطلاق لما تتطلبه اجابة كل سؤال من وقت.

كما شكوا طلبة العلمي من قصر

المدة الزمنية وهي «ساعتان» مقارنة بحجم متطلبات الاسئلة.

وتساءل عدد من الطلبة ممن لم يستكملوا حل جميع الخطوات في كل سؤال وتم الاجابة على جزء منها عن كيفية احتساب علاماتهم ، مناشدين وزارة التربية والتعليم مراعاتهم عند تصحيح اوراق الامتحان. ورأت طالبات من الفرع الادبي ان توزيع العلامات غير منصف ، اذ وضعت ١٦ علامة على سؤالين فقط في حين توزعت العلامات الاخرى على بقية الاسئلة التي كانت بمجموعها ٥ اسئلة للفرع الادبي. من جانبه ، قال امين عام وزارة التربية والتعليم الدكتور فواز جرادات ان اجراءات امتحان الثانوية العامة برمتها هي اجراءات مدروسة بمنهجية علمية تأخذ بعين الاعتبار مستويات الطلبة والفروقات الفردية والتميز بين قدراتهم.

واكد عدد من مدرسي مادة الرياضيات في تصريحات صحفية أن خطأ قد ورد في السؤال السادس فرع (أ) لإمتحان مادة الرياضيات / المستوى الثالث للعلمي والذي عقدته وزارة التربية والتعليم لطلبة الثانوية العامة الاحد الماضي .

وأشاروا أن الجواب في هذه الفقرة كان لا بد أن يخرج بقيمة عظمى مطلقة وليست عظمى محلية كما توصل إليه بعض الطلبة بناء على السؤال .

وبينوا أن الجواب الذي يصل اليه الطالب هو س = ١٠ ناقص جذر ٢٠ وهذه قيمة عظمى محلية والمفروض ان تكون عظمى مطلقة وهذا يؤثر على منطق السؤال .

وكان المفروض في السؤال ان تكون فترة الحل مغلقة (من صفر لـ ١٠) ولم تكن هنالك فترة في السؤال ما ادى الى الخروج بجواب غير منطقي وارباك في الاجابة لان القيمة يجب ان تكون عظمى مطلقة .



ومجلس التعليم العالي بالتدخل لإنهاء ذلك الإجراء الذي وصفوه بأنه جني للأموال دون وجه حق، خصوصاً في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها المواطن بسبب جائحة كورونا.

طلبة جامعة الحسين حائرون بين الوعود الكاذبة والواقع المخيف

واصلت الجامعات الاردنية رفضها السماح للطلبة استكمال تسجيل المواد الا بعد الدفع المسبق، وبعد سلسلة احتجاجات طلابية وافقت جامعة الحسين في معان على تسجيل الطلبة دون دفع الذمم الامر الذي سهل على عدد كبير من الطلبة ، فرصته لتسجيل ما تبقى من مواد بعد إعلان التمديد ورفع سقف الشعب الا انه مضى اسبوع التمديد بلا فائدة وبشعب مغلقة، وبطالب الطلبة المتضررون بفتح الشعب المغلقة وتمديد مهلة التسجيل ، ويشار ان عدداً كبيراً تفاعل بقرار تأجيل الذمم المترتبة على الطلبة (مما اتاح لهم المجال بالتسجيل للفصل القادم) ، وفوجئ بعد أيام بتعهد يجبر الطلبة على دفع الذمم قبل تقديم الامتحانات النهائية للفصل القادم ، مما يعيدهم لنفس دوامة القلق السابقة، ولا بد من قرار بوقف مطالبة الذمم السابقة واتاحة المجال لاستكمال الطلبة دراستهم دون اي ضغوط او موانع تحول دون تقديمهم لامتحانات.

انتهاء دورة التكميلي لامتحان التوجيهي وشكاوي من صعوبة الاسئلة

اشتكى طلبة الدورة التكميلية للتوجيهي من صعوبة اسئلة مادة اللغة الانجليزية وقال الطلبة إنهم تفاجؤوا بطول مادة الامتحان وكثرة الاسئلة إضافة لصعوبتها. وقال ناشطون إن امتحان الإنجليزي كان بالغ الصعوبة حسب آراء الطلبة التي تم استطلاعها بعد انتهاء الامتحان، فيما نقلوا عن معلمين وصفوا الامتحان بأنه لمستوى طلبة

طلبة الدراسات العليا يطالبون بحل مشكلة الإقامة وانهاء معاناتهم

ناشد طلبة الدراسات العليا الذين يدرسون خارج البلاد بمساعدتهم وعدم القبول بضياع كامل دراساتهم الجامعية لمرحلة الدكتوراه بسبب عدم قدرتهم على السفر من أجل اكمال مدة الإقامة المطلوبة منهم بسبب تفشي وباء كورونا خصوصاً في لبنان وتونس والجزائر حيث يدرسون. وقال الطلبة في رسالتهم إنه تم فرض حظر التجول واغلاقات عامة متكررة طوال العام الماضي والحالي، في بلدان دراستهم نتيجة امتلاء المستشفيات هناك بنسبة ٩٥٪ اثر اصابات كورونا.

وأضافوا أنهم قاموا بمراجعات ومناشدات لوزارة التعليم العالي طوال العام الماضي لمساعدتهم بإسقاط مدة الإقامة المتبقية لهم، ولكونهم على أعتاب التخرج وصدرت قرارات تخرجهم من الجامعة فلا مجال لهم سوى التخرج وانتهاء متطلبات المناقشة لإطروحاتهم حسب القرار الصادر بخصوصهم من الجامعة. وتابعوا أنهم «بذلوا جهداً كبيراً طوال سنوات دراسة الدكتوراه وحققوا كامل متطلبات شروط التخرج بعد سنوات طويلة مضيئة»، واليوم يقفون على مفترق طرق تحسبا لعدم معادلة الشهادة في وزارة التعليم العالي لعدم استكمال مدة الإقامة المطلوبة من الطالب وعائق جائحة كورونا الذي لم يساعدهم أمام هذا المتطلب الاجباري المفروض عليهم ولم يتم ازالته عن الطالب الخريج الذي استكمل متطلبات التخرج كاملة في الجامعة».

ولفتوا إلى وجود ظرف صحي قاهر وهو تفشي فيروس كورونا ببلد الدراسة، ولم يستطيعوا اكمال مدة الإقامة المطلوبة منهم.

وطالبوا النظر في قضيتهم التي سلبت حقهم في معادلة الشهادة غير الأردنية، وضياع كامل سنوات الدراسة عليهم بسبب جائحة كورونا

الجامعات تصر على استيفاء بدل خدمات حتى في فترات التعطل .

اشتكى طلبة جامعات خاصة في الأردن من استمرارية تقاضي الجامعات رسوم بدل الخدمات التي تقدمها للطلبة، رغم أن الجامعات الآن تقدم خدماتها عن بعد في التعليم، ولا تتكلف شيئاً، سوى بث محاضراتها عبر الانترنت.

وقال الطلبة أن الجامعات ترفض فتح باب التسجيل قبل تسديد رسوم التسجيل كاملة، بما فيها الخدمات المقدمة، كاستعمال المختبرات الخاصة بالجامعة ومكتباتها ومرافقها، رغم أن الطلبة في منازلهم ولا يدخلون الجامعات.

وناشد الطلبة وزير التعليم العالي والبحث العلمي



اهد النمر

العجز التجاري ينخفض مرة اخرى



الاحيرة من سنة ٢٠٢٠ بمبلغ (١١٤١) مليون دينار، فيما ساهم في تحقيقه ايضا بدرجة اقل التراجع في قيمة الصادرات الكلية.

المفارقة ايضا ان فاتورة النفط الخام تشكل ابرز بنود المستوردات الرئيسية، وقد كان لهبوط سعر استيراده سببا في انخفاض قيمة المستوردات الاردنية، ومن ثم تحسن وانخفاض رقم العجز التجاري في سنة ٢٠٢٠، فيما كانت حالة التباطؤ المتصاعدة في الاقتصاد الاردني سببا ثانيا في تراجع كمياته المستوردة والمستهلكة، ومن ثم تحسن رقم العجز التجاري.

ويبقى من الاهمية بمكان ان يتجه الموقف الى التركيز على ضرورة العمل على توسيع قاعدة وخريطة الصادرات الاردنية الضيقة في عدد السلع التي يتم تصديرها من جهة ومن جهة اخرى الابتعاد تدريجيا عن تمركز الحجم الاكبر من الصادرات في سلع محدودة مثل الالبسة ومنتجات الصناعة الاستخراجية وايضا في توسيع وتنويع الاسواق والمواقع التي يتم التصدير اليها الى جانب تحسين شروطها.

الصادرات الكلية البالغة (٣٣٠٤) مليون دينار بين صادرات وطنية (السلع المنتجة في الاردن) بقيمة (٢٧٩٤) مليون دينار، وبلغ معاد تصديرها بقيمة (٥١٠) مليون دينار فيما توزعت الصادرات الكلية في فترة سنة ٢٠٢٠ الحالية البالغة (٣٠٩٤) مليون دينار بين صادرات وطنية بقيمة (٢٧٣٩) مليون دينار، وبين معاد تصديره بقيمة (٣٥٥) مليون دينار.

وايضا يلاحظ ان التراجع في الصادرات الوطنية كان محدودا وبقيمة - ٥٥ مليون دينار، وبنسبة (- ٢٪) فيما تركز التراجع اكثر في المعاد تصديره، وبقيمة (١٥٥) مليون دينار (٥١٠ - ٣٥٥) وبنسبة انخفاض تقارب (- ٣٠٪) ثلاثين في المائة.

تغطية الصادرات الكلية للمستوردات

ارتفعت تغطية الصادرات الكلية للمستوردات الكلية من نسبة بلغت (٤١،٤٪) في فترة الاشهر السبعة من سنة ٢٠١٩ الى (٤٦،٦٪) نسبة التغطية في فترة الاشهر السبعة الاولى من سنة ٢٠٢٠.

يتضح مما سبق ان القيمة « ولا نناقش الآن الحجم او الكمية» المتراجعة للمستوردات الكلية في فترة سنة ٢٠٢٠ وبالغلة (١٣٥١) مليون دينار، كانت السبب الرئيس لحدوث الانخفاض الكبير في رقم عجز الميزان التجاري خلال الفترة

«٧٩٨٦» مليون دينار مطروحا منه قيمة صادرات كلية بقيمة «٣٣٠٤» مليون دينار.

انخفاض قيمة المستوردات بين الفترتين

نلاحظ مما سبق تحقق هبوط لا يستهان به في قيمة المستوردات ومن «٧٩٨٦» مليون دينار في فترة سنة ٢٠١٩ (سبعة اشهر) الى (٦٦٣٥) مليون دينار قيمة المستوردات المتحققة خلال نفس الفترة من سنة ٢٠٢٠ وبانخفاض حدود (١٣٥١) مليون دينار «٧٩٨٦ - ٦٦٣٥ = (١٣٥١) مليون دينار وبنسبة هبوط تقارب (١٧٪).

هبوط قيمة الصادرات الكلية بين الفترتين

تحقق هبوط محدود في قيمة الصادرات الكلية ومن (٣٣٠٤) مليون دينار متحققة خلال الاشهر السبعة الاولى من سنة ٢٠١٩ الى (٣٠٩٤) مليون دينار متحققة في نفس الفترة (سبعة اشهر) من العام ٢٠٢٠ وبانخفاض (٢١٠) مليون دينار «٣٣٠٤ - ٣٠٩٤ = (٢١٠) مليون دينار وبنسبة تراجع ٦،٣٪.

توزيع الصادرات الكلية بين وطنية ومعاد تصديرها

في فترة سنة ٢٠١٩ توزعت

استمرارا للهبوط في قيمة العجز في ميزان الاردن التجاري (الفرق السالب بين قيمة المستوردات الكلية مطروحا منها قيمة الصادرات الكلية) تحقق هذا الانخفاض ايضا خلال / الاشهر السبعة الاولى من العام ٢٠٢٠ بقيمة (٣٥٤١) مليون دينار متراجعا من (٤٦٨٢) مليون دينار قيمة العجز المتحقق خلال نفس الفترة من سنة ٢٠١٩، وبقيمة هبوط (١١٤١) مليون دينار (الفرق بين عجز فترة سنة ٢٠١٩ مطروحا منه قيمة العجز المتحقق في فترة (٢٠٢٠) «٤٦٨٢ - ٣٥٤١ = ١١٤١ مليون دينار»، وبنسبة انخفاض عالية بحدود (٢٤،٤٪).

٣٥٤١ مليون دينار العجز حتى نهاية تموز سنة ٢٠٢٠

تحقق هذا العجز خلال الاشهر السبعة الاولى من هذا العام سنة ٢٠٢٠ البالغ (٣٥٤١) مليون دينار كمحصلة للفرق بين مستوردات كلية خلالها بقيمة (٦٦٣٥) مليون دينار مطروحا منه قيمة صادرات كلية بقيمة (٣٠٩٤) مليون دينار.

٤٦٨٢ العجز حتى نهاية تموز سنة ٢٠١٩

تحقق هذا العجز خلال الاشهر السبعة الاولى من السنة السابقة سنة ٢٠١٩ البالغ (٤٦٨٢) مليون دينار كمحصلة للفرق بين مستوردات كلية خلالها بقيمة

اتفاقية عمالية في شركة الألبان الدنماركية-الأردنية

ولمرة واحدة، كما ائفق على تثبيت العاملين بعقود محددة؛ وذلك لمن مضى على خدمته أكثر من خمس سنوات متواصلة.

أما فيما يرتبط بالصندوق الادخاري؛ فقد ائفق على منح العاملين مدخراتهم؛ وذلك لمن مضى على خدمتهم أكثر من خمس سنوات متواصلة، فيما ائفق أيضا على تحديد موعد صرف راتب الثالث عشر والرابع عشر؛ إذ سيصرف راتب الثالث عشر مع راتب شهر حزيران، بينما سيصرف راتب الرابع عشر مع راتب شهر كانون الأول.

ولإزالة العراقيل؛ فقد اتفقت اللجنة النقابية مع إدارة الشركة على تشكيل لجنة من الطرفين للنظر في أي إشكال قد يحدث عند تطبيق الاتفاقية.

الاهالي - وقّعت النقابة العامة للعاملين في الصناعات الغذائية واللجنة النقابية في شركة الألبان الدنماركية-الأردنية، الأربعاء، الماضي اتفاقية جماعية مع إدارة شركة الألبان الدنماركية-الأردنية، وتضمنت الاتفاقية ثمانية بنود تتعلق بأجور العاملين في الشركة ومستحققاتهم.

وبحسب بنود الاتفاقية التي حصل عليها «المرصد العمالي الأردني»؛ فإنه ائفق على صرف راتب ثلاثة أشهر كمكافأة نهاية خدمة لكل عامل مضى على خدمته في الشركة خمسة عشر عاماً متواصلة، فيما سيصرف راتب ستة أشهر كمكافأة نهاية خدمة لكل عامل مضى على خدمته في الشركة خمسة وعشرين عاماً متواصلة.

وتضمنت الاتفاقية؛ صرف مكافأة بقيمة (٥٠) ديناراً لجميع العاملين في الشركة، والذين أتموا عاماً واحداً

مشاركة عزاء

حزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد»

يشاطر الرفيق وليد هريس النضيقات

عضو لجنة فرع الاغوار احزانه برحيل والده

المرحوم علي محمد هريس النضيقات

ويتقدم من رفيقنا وليد هريس واسرة الضيق

والاهل الكرام باحر مشاعر العزاء والتواساة

للضيق الرحمة ولرفيقنا وليد ولعائلة الضيق

ومحببيه الصبر والسوان



الانكماش الاقتصادي يطال ٤٠٪ من المنشآت الانتاجية



الاهالي - تؤكد البيانات الحكومية ان الاقتصاد الاردني سجل انكماشاً بنسبة ٣٪ وان هذا الانكماش سترك تأثيرات اقتصادية في السنوات القادمة وتحديد المتعلقة بالتشغيل لكون الاستقرار المالي الاقتصادي مرتبط بنسبة النمو، مما يؤثر على ارتفاعات جديدة في معدلات البطالة. كما تبين المعطيات المتعلقة بالمنشآت الاقتصادية ان ٤٠٪ من المنشآت باشرت بتسريح العاملين لديها لعدم حصولها على التسهيلات الائتمانية حيث ان ٧٣٪ منها لم تحصل على التسهيلات المالية البالغ تعدادها ١١٨ الف منشأة توظف نحو ٥٢٥ الف عامل وتسهم بما نسبته ٥٩٪ من الناتج المحلي ويتبين ان من ابرز الاسباب التي حالت دون حصولها على التسهيلات عدم شمول العاملين لديها في مؤسسة الضمان الاجتماعي مما يؤثر على عدم الاستقرار المالي لهذه المؤسسات لصغر الحجم والعمالة. فيما تؤكد الحكومة ان التصنيف الائتماني حقق ثباتاً بسبب سندات اليورو بوند غير المكفولة مما زاد الاكتتاب على السندات مما دفع الحكومة الى تخفيض الفائدة على هذه السندات لكن ما حدث في المنشآت هو العكس تماماً وفي باقي المؤسسات الاقتصادية الانتاجية

ومع ان القطاعات الخدمية الانتاجية تكمل بعضها بعضاً فان تهديد افلاس القطاعات الاكثر تضرراً سينعكس على بقية القطاعات مما يسهم في تعطيل آليات السوق. يؤكد على هذه المعطيات واستمراريتها ما قاله وزير المالية الدكتور محمد العسوس امام المجلس النيابي بان الموازنة العامة وضعت وسط آفاق اقتصادية غامضة، مؤكدا ان الاقتصاد الاردني سيسجل انكماشاً اقتصادياً بقيمة ٣٪ بعكس توقعات صندوق النقد الدولي بان يحقق نمواً ٢،٥٪ وبما يترتب من اجراءات على هذا التوقع. ولم يشير الوزير الى الاجراءات التي تحد من الازمة بل ركز في

الصناعية وشبه الانتاجية المعتمدة على مدخلات الانتاج المحلية والبالغ تعدادها ١٧ الف منشأة بحجم استثمار ٧ مليار دينار والمشغلة لحوالي ٢٥٢ الف عامل تصل مساهمتها في الناتج المحلي ٢٤٪ وكما يتضح ايضا من تراجع الايرادات الضريبية العامة حيث تراجعت بما قيمته ٨٣٧ مليون دينار مما يؤكد ان السياسات الاقتصادية الحكومية تركز على المعالجات المالية دون الاخذ بالاعتبار القطاعات الانتاجية المشغلة لفرص العمل. وان التسهيلات الائتمانية تذهب في اتجاه غير الاتجاهات التي تتطلبها حماية المنشآت الاقتصادية المحلية لان الحكومة لم تحدد الانشطة الصناعية التي يشملها تسهيلات ائتمانية.

تقريره على المشكلات المالية التي تعترض برنامج التصحيح المالي وكان المجلس النيابي هو الجهة المطلوب منها المعالجات فتناول بشكل تقريرى ارتفاع عجز الموازنة بنسبة ٥،٧٪ دون ان يحدد اجراءات تغطية العجز وارتفاع الدين العام الى ٢٧ مليار بنسبة ٨٨،٣٪ من الناتج المحلي بدون احتساب او الاشارة لديون مؤسسة الضمان الاجتماعي والبالغة ٥،٦ مليار ولم يشير من قريب او بعيد الى المؤسسات الاقتصادية المتعثرة وآثار ذلك على الايرادات الضريبية او اشكال الدعم الحكومي، و اشار فقط الى انه تم رصد ٨٥ مليون دينار لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من نفقات جارية مقدرة بحوالي ٨،٧٤٩ مليار دينار اي ان الحكومة لم تتحمل في موازنتها بنداً من بنود الدعم للقطاعات الانتاجية فيما حمل صندوق استثمار الضمان الاجتماعي تغطية برنامج تمكين للمؤسسات الانتاجية بامر الدفاع رقم "١٤" مما يؤكد ان الحكومة تسير في نفس النهج مما يؤثر على استمرار تفاقم المشكلات الاقتصادية.

مجلس النقابات المهنية يلتقي رئيس الوزراء ويطالب بإطلاق حريات الراي والتعبير

وتبني وسائل اكثر ديمقراطية، لتعود هذه النقابة لتمارس دورها البناء كسائر شقيقاتها من المؤسسات النقابية، وتمكين هيئتها العامة من اجراء انتخابات حرة لاختيار من يمثل هذا القطاع الهام بعيداً عن اية اعتبارات اخرى.

خامساً: الاسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال
ان مكانة الدولة بين الامم تتجلى من خلال اهتمامها بمواطنيها وخاصة عندما يتم اعتقالهم وتقييد حرياتهم لاسباب غير جنائية، وهذا ينطبق على ابنائنا الاسرى في سجون الاحتلال، وهذا الملف بمثابة المحك للدبلوماسية الاردنية ولجميع مؤسسات الدولة، إذ لابد من الضغط على هذا الكيان المغتصب للافراج عن ابنائنا وتطبيق اتفاقية جنيف الثالثة بخصوص اسرى الحرب، وجعلها قضية وطنية وهدف سيادي يثبت عدم تخلي الوطن عن ابنائه ومواطنيه.

لم يشهد الوطن منذ ما يزيد عن ثلاثة عقود ما يشهده اليوم من تراجع لمؤشرات الحريات العامة والتدخل لتجسيم دور مؤسسات المجتمع المدني (الحزبية والنقابية والفكرية) ومحاولات جعلها تدور في فلك السلطة التنفيذية، فضلا عن محاولات للحجر على حرية الراي والتعبير وحرية الاختيار، مما يستدعي تداركاً فورياً لهذا الواقع.

رابعا: نقابة المعلمين
ان مؤسسات المجتمع المدني ومن ضمنها النقابات تعتبر من المنجزات التي تفتخر بها الدول، وإن كان هناك خلاف بينها وبين الحكومات في وجهات النظر حول عملها وكيفية تحسين اوضاع منتسبيها، فإن ادوات حل هذا الخلاف لا تقتصر على قدرة الطرف الاقوى في استخدام سلطاته بطريقة مفرطة، وقد شهدنا مؤخراً اجراءات استهدفت وجود نقابة المعلمين كمؤسسة وطنية، مما يستوجب الرجوع عن هذه الاجراءات،

المحاسبة، والكف عن سياسة فتح الفضاء الاقتصادي للاستدانة، واعادة هيكله المنظومة الضريبية بخفض نسب الضرائب غير المباشرة على مدخلات الانتاج.

ثانياً: قانون الانتخاب
نعتقد كمهنيين وطنيين ان النية الحقيقية للإصلاح السياسي تبدأ من خلال وجود قانون انتخابي توافقي يحترم المواطن واداراته ويراعي التمثيل الحقيقي والمشاركة الفاعلة، وبخلاف ذلك فإن ما نعيشه من أزمات وتحديات اقتصادية واجتماعية وادارية تعود في اسبابها الى جذر واحد هو سياسي وعليه لابد من معالجات سياسية تعزز مشاركة الشعب في بناء دولته والمحافظة على منجزاتها، ونعتبر البدء بإعداد قانون انتخاب يعيد الاعتبار للعملية الديمقراطية بمثابة مؤشر حقيقي لنية الإصلاح السياسي المنشود.

ثالثاً: الحريات العامة

الاهالي - سلم وفد يمثل مجلس النقابات المهنية مذكرة شملت موقف المجلس والنقابات المهنية من عدد من القضايا السياسية والاقتصادية والحريات العامة، وقد جاء في المذكرة ما يلي :-

اولاً: الشأن الاقتصادي
ان الصعود المستمر لمنحنى المديونية وسياسات بيع اصول القطاع العام، وخصخصة المؤسسات الوطنية التي مارستها الحكومات المتعاقبة، والتي كان ينتظر منها ان تنعكس واقعا ايجابياً على حياة المواطنين، لكن عين الحقيقة التي يعيشها شعبنا ارتفاعات غير مسبوقه في نسب البطالة ومعدلات الفقر، وتآكل لمعدلات الأجور، وتهالك للبنى التحتية، وتدني لمستوى الخدمات، وارتفاع لكلف الانتاج فكان نتيجتها اهتزاز لثقة المواطن بالحكومات ونهجها الاقتصادي.

مما يستدعي اعادة النظر بشكل جذري بالنهج الاقتصادي وتفعيل مبدأ

البحرين: المبادرة الوطنية لمناهضة التطبيع تدعو لصد المحاولات الصهيونية لاختراق الأسواق المحلية

- مؤسسات المجتمع المدني البحرينية الموقعة على الخطاب:
- 1- الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني
 - 2- التجمع الوطني الديمقراطي الودودي
 - 3- التجمع القومي الديمقراطي
 - 4- المنبر الوطني الإسلامي
 - 5- جمعية أوائل النسائية
 - 6- الاتحاد النسائي البحريني
 - 7- جمعية المرأة البحرينية
 - 8- جمعية فتاة الريف
 - 9- الجمعية البحرينية للشفافية
 - 10- جمعية الاجتماعيين البحرينية
 - 11- رابطة شباب لأجل القدس البحرينية.
 - 12- الصف الإسلامي
 - 13- جمعية نهضة فتاة البحرين
 - 14- المنبر التقدمي
 - 15- جمعية الوسط العربي الإسلامي
 - 16- جمعية الشبيبة البحرينية
 - 17- جمعية الشباب الديمقراطي
 - 18- جمعية مناصرة فلسطين
 - 19- تجمع الوحدة الوطنية
 - 20- جمعية مدينة حمد النسائية
 - 21- جمعية نساء لأجل القدس
 - 22- التجمع الوطني الدستوري

العلاقات بين الكيان الصهيوني والنظام البحريني من خلال مكالمة هاتفية ثلاثية جمعت الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة، ورئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتانياهو؛ أدى ذلك إلى موجة رفض واستنكار واسعة



من قبل أطياف الشعب البحريني كافة وقواه ومؤسساته المدنية.

ثلاثينات القرن الماضي. وجددت المبادرة الوطنية البحرينية دعوتها لتوحيد الجهود بين مؤسسات المجتمع المدني البحريني كافة؛ لتقف كحائط صد أمام جميع المشاريع التي تهدف لتصفية حقوق الشعب الفلسطيني

وقضاياه العادلة كحق العودة والتحرير. وأعلن البيت الأبيض، في ١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٠ أنه تم التوصل لاتفاق تطبيع

الاهالي - المنامة - دعت المبادرة الوطنية البحرينية لمناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني، اليوم الاحد، جميع أصحاب الأعمال الحرة أن يقفوا ضد الدعوات التجارية والاستثمارية المشبوهة التي تهدف إلى تسويق منتجات الكيان الصهيوني الغاصب في البحرين، مؤكدة على أنها "ستقف مساندة وداعمة لأصحاب الأعمال الراضين للتطبيع".

وقال المبادرة، في رسالة وجهتها إلى رئيس الغرفة التجارية البحرينية سمير عبد الله ناس حصلت بوابة الهدف على نسخة منها: "إننا في المبادرة الوطنية البحرينية لمناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني نتابع وبقلق عميق بعض الأخبار المتداولة حول محاولات صهيونية بائسة لإختراق أسواقنا المحلية".

وأكدت المبادرة أن هذه المحاولات لن تفلح بسبب الرفض الواضح والصريح للشعب البحريني الداعم للشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، معتبرة أن هذه المحاولات تمهيداً لتمرير ما يسمى "صفقة القرن".

كما أكدت على أهمية دور القطاع التجاري في مقاومة التطبيع مع هذا الكيان الغاصب، مذكرة بالدور الوطني لتجار البحرين في دعم القضية الفلسطينية منذ

متظاهرون سودانيون يحرقون العلم الإسرائيلي رفضاً للتطبيع



الاهالي -

أحرق عشرات المتظاهرين السودانيين يوم الأحد العلم الإسرائيلي وسط الخرطوم، رفضاً للتطبيع مع إسرائيل. وجاء ذلك خلال وقفة احتجاجية نظمتها "القوى الشعبية لمقاومة التطبيع"، أمام مقر مجلس الوزراء بالخرطوم رفضاً لاتفاقيات أبراهام.

وقال المحتجون إنهم يمثلون "القوى الشعبية لمقاومة التطبيع" وحملوا لافتات كتب عليها "التطبيع خيانة" و"التطبيع جريمة" و"التطبيع ابتزاز أمريكي مقابل الخضوع للأمريكان".

وفي السادس من يناير وخلال زيارة وزير الخزانة الأمريكي ستيفن منوتشين للخرطوم، وقع السودان اتفاق تطبيع مع إسرائيل تزامناً مع حصوله على مساعدة مالية من الولايات المتحدة، وذلك بعد بضعة أسابيع من شطب الخرطوم من قائمة الدول المتهمه أمريكياً بتمويل الإرهاب.

ولا يزال الاتفاق يتطلب مصادقة السلطة التشريعية قبل أن يدخل حيز التنفيذ، علماً أنه لا يوجد برلمان انتقالي في السودان حتى الآن.



البيان التأسيسي لشبكة «إعلاميون مغاربة ضد التطبيع»

إلى أولوية تسليط الضوء على الحق الفلسطيني وخطورة التطبيع، فضلاً عن العمل إلى جانب أحرار المنطقة والتنظيمات المناهضة للتطبيع على صدّ مبادرات الخيانة.

ولتحقيق هذه الأهداف، تنشط الشبكة على مستوى واجهات ترتبط بمجتمعات المنطقة والعاملين في الإعلام بالدرجة الأولى أبرزها: التعبير عن المواقف - التوعية والتحميس - التأطير والتنسيق - التوجيه والإرشاد - التكوين والتدريب - الدعم والتحفيز - التشبيك والتواصل.

ومن أهم وسائلنا:

إطلاق حملات إعلامية - تنظيم فعاليات تواصلية (حوارات، وندوات، وموائد فكرية) - تنظيم مؤتمرات - تنظيم ورشات عمل ودورات للتدريب الإعلامي - إصدار أدلة تتضمن إرشادات إعلامية - التخطيط لمشاريع إعلامية وإنتاجات - التشبيك مع الهيئات ذات الأهداف المشتركة داخل وخارج دول المغرب الكبير.

وختاماً، نهيب بالزملاء والمناصرين لفلسطين داخل المنطقة المغربية الانخراط في مبادرات الشبكة وفعاليتها، حتى نكون صفاً واحداً ضد التطبيع لنصرة الحق الفلسطيني، وحماية مجتمعاتنا من الخطر الصهيوني.



وأذرع جريمة، ترفضه الشبكة كما ترفض الصمت والتعتيم. وتسعى إلى صناعة فعل إعلامي مناصر للحق الفلسطيني وتشجيع الزملاء والزميلات والمؤسسات الإعلامية في المنطقة لتبني هذا الفعل.

أهدافنا:

إن شبكة «إعلاميون مغاربة ضد التطبيع» تهدف إلى مواجهة جميع أشكال التطبيع والاختراق الصهيوني في المنطقة، وإفشال محاولات تشويه الهوية وتزوير الحقائق، ولفت انتباه الإعلاميين

عام ١٩٨٢، واغتيال المهندس محمد الزواري في تونس عام ٢٠١٦، وغير ذلك من الانتهاكات والأطماع، أبرز دليل على جشع هذا الكيان.

- إن الاختراق الصهيوني لأي منطقة هو استهداف لهويتها وتمزيق لنسيجها المجتمعي، وإفساد الأجيال اللاحقة. تعمل الشبكة جاهداً على التصدي له وحماية الرأي العام المغربي المساند للحق الفلسطيني وترويجه.

- إن التطبيع الإعلامي مع الاحتلال

الاهالي - عقد صحافيون من المغرب وتونس والجزائر وليبيا اجتماعاً - عن بعد - تداولوا فيه نقاشات واسعة تتعلق بالتطبيع الرسمي مع العدو الصهيوني، ثم توافقوا على تأسيس شبكة اعلاميون مغاربة ضد التطبيع، وهذه اهم المباديء الاساسية لها:

- إن فلسطين وعاصمتها الأبدية القدس، كانت وستظل قضية مركزية لدى مجتمعات منطقتنا بفضل الارتباط المغربي المقدسي العريق ديناً وتاريخاً وهوية. وتساهم الشبكة في العمل على تعزيز هذا الارتباط ودعمه بكل الوسائل المتاحة.

- إن الاحتلال الصهيوني-وني كيان غاصب احتل أرض فلسطين وشرد أهلها، وانتكح حقوق شعبها بالقتل والسرقة والتعذيب في السجون واغتصاب الطفولة. هكذا تراه الشبكة ولن تتوانى عن فضح كل جرائم الحرب التي يرتكبها ونقل صورته الحقيقية للجمهور في منطقتنا المغربية.

- إن المنطقة المغربية لم ولن تسلم هي الأخرى من جرائم الاحتلال الصهيوني وأطماعه التي لا حدود لها؛ ولعل حديث الإسرائيليين اليوم عن مطالبة المغرب بتعويضات مالية «تصحيحاً لظلم تاريخي ضد اليهود» حسب تدليسهم، وهدم حارة المغاربة في القدس المحتلة عام ١٩٦٧، ومجزرة حمام الشط بتونس

بمشاركة دولية - الاعلان بغزة عن ٢٠٢١ عاما لمقاومة التطبيع

قد اعترفت، بشكل مباشر أو غير مباشر، بدولة "إسرائيل" كما حدّثتها (تل أبيب) وأنصارها.

وأضاف: "في الواقع، إنها بهذا التطبيع، تلحق ضرراً فورياً بموقف الفلسطينيين ودولة فلسطين، فضلاً عن إضفاء نوع من الشرعية على السياسات والأعمال غير المشروعة التي ارتكبتها (إسرائيل) منذ قيامها".

وقال اني أرى أن سبب التطبيع معيب، إن لم يكن إهانة لكل دعاة السلام، وإن سببه لتفادي ضم (تل أبيب) للضفة الغربية. وأكد ان إسرائيل لطالما كانت دولة مارقة لا تقيم وزناً لحقوق الإنسان ولا سيما حقوق الفلسطينيين ويجب الاستمرار في معاملتها كذلك.

وتساءل "كيف يُمكن لنا، نحن المتعاطفون معهم والداعمين لقضيتهم، أن نقبل بإخراجنا من مسار هذه القضية، ومن السعي والعمل مع الفلسطينيين لتحقيق السلام والحرية والعدالة؟".



استجابة لاحتياجات الصهيونية. من جهته قال رئيس الوزراء الماليزي الأسبق د. مهاتير بن محمد أن إحدى دواعي القلق الأولى، أنه عندما تُقرّر أمة - لطالما وقّفت إلى جانب الفلسطينيين وفلسطين - تطبيع العلاقات مع إسرائيل، فإنها تكون بذلك

اليوم من دول لم تجمعها أي حدود ولم تخض مع الاحتلال أي مواجهة، انقلاباً على المنطقة وقيمها وتاريخها ومستقبلها لصالح مشروع الاحتلال، وإنما ما يحدث ليس طبيعياً بل "صهيونياً" للمنطقة وإعادة تعريفها بناء على القواميس الإسرائيلية ورسم خرائطها

الاهالي - انطلقت في غزة فعاليات عام مقاومة التطبيع بمشاركة محلية ودولية عبر وسائل التواصل الاجتماعي وكلمات مسجلة من لبنان والكويت وماليزيا وكوبا وغيرها.

وحذرت كلمات المشاركين من الخطر الكبير الذي يمثله التطبيع على القضية الفلسطينية.

وقال د باسم نعيم رئيس حملة المقاطعة العالمية للاحتلال (BDS) في فلسطين، إن الحديث عن التطبيع والمطبعين أصبح مؤلماً بل وصادماً، كما أن اتفاقات التطبيع لم تحدث المطلوب منها بالانفتاح الشعبي أو التبادل الثقافي أو الأكاديمي أو حتى الثورة الاقتصادية، فضل الجو في المنطقة على المستوى الشعبي رافضاً لها وللاحتلال الإسرائيلي وعنصريته.

وأكد خلال كلمته في المؤتمر أن المستوى الرسمي العربي ظل متردداً في تعزيز خطوات التطبيع، مراعيًا التوجهات الشعبية ورأي الشارع في دولهم، مما دفعه أحياناً، لقطع العلاقات الضعيفة أو تخفيفها، عندما تتصاعد المواجهة في الميدان، كما حصل في انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠.

واعتبر ان اتفاقات التطبيع الحاصلة



التطبيع العربي بين هيب

مقدمة عامة

التطبيع بالمفهوم السياسي هو إعادة الأمور إلى الحالة الطبيعية، وهناك عدة نماذج عن التطبيع نذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر: **التطبيع الإرغامي**: وهو ما جرى إقراره من قبل الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، من خلال مؤتمر فرساي عام (١٩١٩)، وهو صلح فرضته الدول المنتصرة على الدول المغلوبة، حيث سلم الحلفاء أعضاء الوفد الألماني الصيغة النهائية للمعاهدة مرفقة بتهديد مواصلة الحرب إذا لم يوقع عليها في ٥ أيام، ولم يسمح للألمان بالجلوس إلى المائدة التي جلس عليها الحلفاء، بقصد التحقير. وفرض عليها بالتعويضات المتعلقة بجرائم الحرب.

التطبيع الألماني - الأوروبي: بعد ان استسلمت ألمانيا عام ١٩٤٥ في الحرب العالمية الثانية، كان إتفاق الحلفاء هو تقسيم ألمانيا وجرى تسليم السلطة العليا لمجلس مراقبة الحلفاء، حيث جرى تخفيض مستوى المعيشة إلى مستوى لا يتجاوز معدل مستويات الأقطار الأوروبية.

التطبيع الأمريكي - السوفياتي: لم يعرف العالم انقساماً أيديولوجياً حاداً كهذا الانقسام، جراء الصراع بين الشيوعية والرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية حتى إنهيار الإتحاد السوفياتي في مطلع التسعينات، إذ شهد العالم أعتى عمليات التسليح وسباق التسليح، حيث شهدت العلاقات بين الإثنين توتراً حاداً، ابتداءً من إستخدام أميركا السلاح النووي ضد اليابان في آب ١٩٤٥، لعدم تقديم تنازلات عند انتهاء الحرب العالمية الثانية، وحرب كوريا عام ١٩٥٠-١٩٥٣، أزمة برلين ١٩٥٦، حرب العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦، حرب أكتوبر ١٩٧٣، أزمة كوبا...

التطبيع الأمريكي - الصيني: يمكن اعتبار أن هذا التطبيع هو أغرب التطبيع العالمي بسبب اختلاف العقائد والحضارات والقيم المتباعدة أشد التباعد، بعد أن خاضتا الدولتان حرباً في كوريا بمطلع الخمسينيات، وتدخل الصين إلى جانب الثورة في فيتنام ١٩٧٥، وعدم إقرار أميركا بالصين الشعبية عام ١٩٤٩، إلى أن التقت المصالح الأميركية الصينية نتيجة العلاقات الاقتصادية التي قامت بينهما. ولكن يمكن أن نرى اليوم أين أودت هذه العلاقة من خلافات على المصالح بين البلدين.

التطبيع التركي اليوناني: تعد جزيرة قبرص أخطر المشاكل بين تركيا واليونان نظراً لموقعها الإستراتيجي، حيث بدأت العلاقات أثر الزلزال الذي ضرب تركيا واليونان عام ١٩٩٩، رغم ذلك لم يتم الفصل إلى الآن بموضوع قبرص.

يمكن اعتبار أن التطبيع هو إلتقاء مصالح البلدين بغض النظر عن الخلافات بينهما، وبالتالي تقرر التجارب أنه لم يحقق أي تغيير بالعداء أو إنحراف لمجريات النزاعات بين البلاد ولم يحل أي أمر بينهما إلى الآن، ويتضح ذلك من خلال علاقات



الصين وأميركا اليوم، علاقات إيران وأميركا، علاقات ألمانيا بروسيا، علاقة ألمانيا بأوروبا، وتركيا باليونان، وعلاقة أميركا بفيتنام وكوبا وفينزويلا...

التطبيع العربي - الاسرائيلي

لمحة تاريخية وكيفية تحول الفكر السياسي العربي:

مع مطلع القرن التاسع عشر، ونمو الفكر الإستعماري بين الدول الأوروبية وتراكم رأس المال، ولدت فكرة الإستعمار الصهيوني مستندة إلى فكرة الوعد الإلهي والخلاص والعودة، حيث أن أرض الميعاد في مزاعم التوراة هي أرض فلسطين، لكنها مأهولة بشعب وليس كما تم إدراجه أو اعتقاده أن فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض، وبدأ "تيودور هرتزل" (١٨٦٠-١٩٠٤) في إنضاج الحركة الصهيونية وجعلها مشروعاً سياسياً باعتبار فلسطين الوطن القومي لليهود، إلى أن تم إصدار وعد بلفور عام ١٩١٧، وهو إعطاء من لا يملك إلى من لا يستحق، ثم قرار التقسيم ١٨١ عام ١٩٤٨ الذي نص على إعطاء ٥٦٪ من أرض فلسطين إلى اليهود لإنشاء وطن لهم على الرغم أن عددهم لم يتجاوز ٧٪. أثر ذلك شنت العصابات الصهيونية عام ١٩٤٨ عملية تطهير عرقي اتصفت بالنكبة الفلسطينية، واحتلت العصابات الصهيونية ٧٨٪ من أرض فلسطين، وتهجير ما يفوق عن ٨٥٠ ألف فلسطيني، وتدمير ٤٥٠ قرية فلسطينية بالكامل.

بعد ذلك تم وقف القتال لإيجاد حل عادل للقضية، ووافقت إسرائيل على تلك الهدنة شرط الإقرار بها كدولة، وقد عبرت إسرائيل بالتفاوض مع الأقطار العربية إلا أن جامعة الدول العربية رفضت رفضاً قاطعاً إجراء أي نوع مفاوضات مع إسرائيل، إلى أن جرى توقيع هدنة كل بلد لوحده، فتم توقيع إتفاق الهدنة بين مصر وإسرائيل في ٢٤ شباط ١٩٤٩ في رودس، وبين الأردن وإسرائيل في ٣ نيسان ١٩٤٩ برودس، وبين لبنان وإسرائيل

في ٢٣ آذار ١٩٤٩ في رأس الناقورة، وبين سوريا وإسرائيل في ٢٠ تموز ١٩٤٩ على الحدود السورية الفلسطينية. دونت هذه المعاهدات وتم عقد مؤتمر لوزان في ١٩٤٩/٤/٢٦ لحل المشكلة العربية - الاسرائيلية، من ضمن المبادئ التي جاءت فيها الإقرار بالتقسيم وتدويل القدس وعودة اللاجئين إلى ديارهم، وقد توقفت أعمال لجنة التوفيق بسبب رفض إسرائيل التعامل معها.

مشاريع التسوية: ١٩٤٩-١٩٦٧

بعد قبول الأمم المتحدة بإسرائيل كعضو في الجمعية العامة المدرج بقرار ٢٧٣ في ١٩٤٩/٥/١١، شهدت الفترة الممتدة من ١٩٤٩ إلى ١٩٦٧ سيلاً من مشاريع التسوية، وقد أثارت هذه المشاريع جدلاً على الساحتين العربية والفلسطينية، ولكنها فشلت جميعها بإيجاد حل للصراع بسبب الرفض العربي لشروطها واصطدامها بالشروط الإسرائيلية. إذ شكل مشروع التسوية الذي قدمه رئيس جمهورية تونس "حبيبي بورقيبة" أبرز هذه المشاريع.

مقدمات قبول إسرائيل كدولة بعد هزيمة ١٩٦٧:

أطلق على هذه الحرب حرب النكسة، بعد إنهيار النظام العربي الرسمي، وكانت نقطة تحول من المعركة الفلسطينية القومية إلى المعركة الفلسطينية الوطنية، حيث شهد هذا العام القرار ٢٤٢ ومؤتمر القمة العربية في السودان عام ١٩٦٧ المعروف باللاءات الثلاثة، لا تفاوض لا إقرار لا صلح مع إسرائيل.

مشروع روجورز ٢٥ ايار ١٩٧٠

بعد الحديث عن مشروع روجورز، ابتدأ الحديث عن الإقرار المتبادل بوجود إسرائيل كدولة بالخطابات الرسمية العربية، وأقر الرئيس المصري السابق "أنور السادات" عام ١٩٧٠ إذا انسحبت إسرائيل من أراضي ١٩٦٧ ستعترف مصر بإسرائيل كدولة مستقلة ذات سيادة. وكذلك إلتحق به "الملك حسين" ملك الأردن بقبول مشروع روجورز والقرار ٢٤٢ لإخضاع الضفة



زان السياسة والقانون الدولي

إسرائيل وخروجها إلى العلن خصوصا مع بعض الأنظمة الرجعية في أعقاب الورشة الاقتصادية التي عقدت في المنامة عاصمة البحرين، وبعد مشاركتهم في المؤتمرات الدولية والتقاء مسؤولين إسرائيليين، وصولا إلى استضافة فرق رياضية إسرائيلية بدورات تعقد بمدن خليجية وزيارة وفود خليجية إلى إسرائيل، تحت غطاء السياحة وسماحة الأديان، والإعلان عن مشروع مد السكك الحديدية من إسرائيل إلى مسقط لتؤكد أن السعودية جزء هام من هذا المشروع. كما زار نتانياهو الإمارات مرتين قبل إعلان تطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات، بعدما أشارت صحف إسرائيلية مقربة من نتانياهو أن الدولة المطبوعة التالية ستكون البحرين.

لم تكن للإمارات أي حجة مقنعة للتطبيع كما هو حال إتفاقيات السلام بين مصر وإسرائيل وبين الأردن وإسرائيل، كونها لا تفرض الجغرافيا أي ضغوط سياسية على دولة الإمارات أي مواجهة مع إسرائيل ولم تكن الإمارات في حالة حرب معها وهذا ما يؤكد أن ما جرى هو إتفاق يتعدى التطبيع إلى إنشاء حلف أمني بقيادة إسرائيل لمواجهة عدو مفترض وهو الجمهورية الإسلامية في إيران. فقد أتت إتفاقيات تطبيع بعض الأنظمة العربية مع إسرائيل كجزء من سياسة ترامب لمواجهة تحديات إنتخابية أميركية داخلية وإضرابات إحتجاجية.

ما تمثله الحكومات ليس بالضرورة رضا المجتمعات، فإن الشعوب العربية على اختلافها ترفض التطبيع جملة وتفصيلا على الرغم من تنوع انتماءاتها السياسية، فقد فهمت الشعوب أن التطبيع مع إسرائيل هو كل فكر أو قول أو فعل اختياري يؤدي إلى أو يعمل على إزالة حالة العداء الصهيوني خضوعا لسياسة الأمر الواقع، أو اقتناعا بها، ويضفي على وجوده أي نسبة أو شكل من أشكال الشرعية على الأرض التي اغتصبها، ويكرس له ملكيتها أو السيادة عليها، حيث لا يملك أي أحد كائنا من يكن التنازل عن أرض الوطن وحرمان أجيال المستقبل منه، أو فرصة العمل على إستعادتها من الإحتلال الغاصب.

ما يبرر هذه الحدة هو الضمير العربي الحي على المستوى الشعبي، فإن وظيفة مشروع التطبيع هو اضافة الشرعية على كيان إحتلالي إستيطاني مازال يحتل مساحات من الأراضي العربية ويمنع قيام الدولة الفلسطينية كاملة السيادة بعاصمتها القدس الشرقية، ويمنع عودة اللاجئين وفقا للقرارات الدولية، والاستمرار في الممارسات الإجرامية بحق الشعب الفلسطيني.

المواطن العربي لشرعية إسرائيل كدولة يهودية بأيدولوجيتها الصهيونية والتعامل معها كدولة طبيعية غير محتلة للأراضي العربية.

وبما أن إسرائيل تختلف ثقافتها عن ثقافة الأرض المحتلة وحضارتها، كونها جسم غريب أوجده الإنتداب البريطاني، فهي تعد جسم غريب غير مرغوب به في المنطقة العربية الموجود بها. ومن المنطقي أن تسعى إسرائيل للخروج من هذه الازمة.

٢- أمن "إسرائيل"؛

الأمن هو أكثر المصطلحات المستخدمة في الخطاب والفكر الصهيوني خلال فترة الحروب والمعاهدات ومفاوضات السلام، فهي باختصار تبحث عن مكاسب أمنية وعسكرية وسياسية، ومحاولة الوصول إلى كافة الدول المجاورة للتطبيع معها كسوريا ولبنان...

٣- إقتصاد قوي؛

التطبيع الإقتصادي بالنسبة لإسرائيل ليس هدفا فقط بل هو وسيلة أيضا، لأنه يشكل المدخل الأساسي لتعزيز مكانة ما يسمى بإسرائيل الكبرى اليهودية بحيث أن التطبيع الإقتصادي يفتح آفاقا رحبة أمام الإقتصاد الإسرائيلي نحو الأسواق العربية واستغلال مواد الخام والإستثمارات والموارد المائية والمالية والتجارية...

يعاني الإقتصاد الإسرائيلي من مجموعة أزمت بنيوية تتمثل في محدودية الأسواق الخارجية وضيق الرقعة الزراعية وندرة الموارد الأولية ونقص في الموارد المائية، وارتفاع في معدلات التضخم، والعجز المزمن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وتدهور في سعر صرف العملة، وارتفاع نسبة الانفاق العسكري، وارتفاع كلفة استيعاب المهاجرين الجدد، بالإضافة إلى تفاقم أزمة البطالة، وتردد الشركات العالمية للإستثمار في إسرائيل...

فالتطبيع العربي يكسر هذه القيود، ويوفر لإسرائيل الفرصة التاريخية للخلاص من أزمتها الإقتصادية واعتمادها على الغرب وعلى المساعدات والمنح الأميركية.

ليس التطبيع بالمنظور الإسرائيلي هو مجرد بروتوكولات ومعاهدات بقدر ما هو مشروع إستراتيجي عميق الأبعاد، على الرغم مما تملكه إسرائيل من مخزون تسليحي إلا أنها لم تصل إلى ما تسميه الحدود الآمنة ولم تتوصل إلى تحقيق شرعيتها عند الشعوب العربية.

إن فكرة ممارسة التطبيع في الإطار العربي ليس إلا مشروع سياسي أميركي - إسرائيلي بالتعاون مع بعض الأنظمة العربية الرجعية لخلق شرق أوسط جديد تسوده الصراعات الطائفية على حساب الدولة الوطنية والتي تصب في مصلحة ما يسمى بالدولة الاسرائيلية الكبرى.

بعد الإعلان عن الشق السياسي لصفقة القرن في ٢٠٢٠ / ١ / ٢٨، بل وقبل الإعلان عنها، أي منذ بدء الحديث عنها، ارتفعت وتيرة محاولات التطبيع مع

الغربية إلى المملكة الأردنية الهاشمية بعد إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن وبعد معركة أيلول الأسود عام ١٩٧٠.

الموقف الفلسطيني من التسوية: ١٩٦٧-١٩٧٣

تبلورت حركة المقاومة الفلسطينية بمنظور وطني تجاه فلسطين بتحريرها من النهر إلى البحر، عندها استطاعت فصائل المقاومة الفلسطينية الدخول على منظمة التحرير عام ١٩٦٨ التي أنشئت عام ١٩٦٤، حيث أعربت المنظمة أن الشعب الفلسطيني يرفض التفاوض أو أي بديل عن أرضه المسلوبة، ويرفض أي محاولة تصفية قضيته أو تدويلها.

مقدمات كامب دايفيد واعتراف فلسطيني بإسرائيل

على الرغم من النتائج الإيجابية التي حققتها حرب سوريا ومصر عام ١٩٧٣، لكنها شكلت مقدمة لإتفاقية كامب دايفيد من جهة وإلى تطورات أصابت الفكر الفلسطيني من جهة أخرى، فقد كانت النتيجة تهيئة مناخ للمشاركة العربية في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١.

مؤتمر مدريد والوصول إلى أوسلو؛

جسد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط العلاقة بين المنتصر والمهزوم، فقد كان يملى على العرب نتيجة الضغوط الأميركية والشروطات الإسرائيلية بمبادرة من جورج بوش لحل الصراعات بمنطقة الشرق الأوسط، وقد كانت المفاوضات السرية قد افتتحت بعد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل التي انتهت بالتوقيع على إتفاقية أوسلو التي اشترطت التفاوض مع إسرائيل مع إلغاء عمليات الإرهاب والعنف والتطبيع معها بكل المستويات، عارض هذه الإتفاقية العديد من الفصائل الفلسطينية بما فيها فصائل داخل منظمة التحرير الفلسطينية.

خلاصة واستنتاجات

تهدف إسرائيل من خلال التطبيع لتحقيق:

١- الشرعية الاسرائيلية المفقودة؛

تدرك إسرائيل أنها لا يمكنها العيش بعزلة عن الجوار العربي ومقاطعة جيرانها من البلاد العربية، بهدف رؤية " الدولة اليهودية" قوية ومقبولة بأساسها الأيدولوجي لدى العالم العربي. بل إن إسرائيل لا ترى أن مجرد السلام هو إنهاء حالة الحرب، بل يتجه إلى تجسيد شرعية الدولة اليهودية وتطبيقها عبر آلية التطبيع.

تعد الإتفاقيات والمعاهدات التعاقدية من أهم مداخل اضافة الشرعية القانونية والسياسية على الكيانات الدولية، في الوقت الذي تسعى فيه إسرائيل لعقد إتفاقيات ومعاهدات هنا وهناك مع الأنظمة العربية الرسمية، فهي ترى أن لا تغير جذري إلا إذا تغيرت وجهة النظر لدى المواطنين العرب، وأفضل المداخل لتغيير الرأي العام للمواطن العربي هو التطبيع وإقامة العلاقات العربية - الإسرائيلية، فلا تعتبر إسرائيل أن الشرعية تكتسب من مجرد الإعتراف بشرعيتها على المستوى الرسمي فقط، بل بتسليم

منع لقاح كورونا عن الاسرى في سجون الاحتلال جريمة ضد الانسانية



المادة وفي مواد اخرى تنص على ضرورة توفير العلاج المناسب وان يقوم على علاج المعتقلين موظفون طبيون من جنسيتهم وهذا ما ترفضه دولة الاحتلال تماما. ان منع سلطات الاحتلال الصهيونية اللقاح عن الاسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال تكون قد اضررت بصحتهم والحقت الضرر بشكل متعمد ، وهذا يؤكد مخالفة دولة الاحتلال للقانون الدولي لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة والمجكمة الجنائية الدولية تنظر في مثل هذه القضايا كما نص نظامها في المادة السابعة واعتبار ذلك جريمة ضد الانسانية ويجب مقاضاة قيادة دولة الاحتلال المساهمة في هذه الجريمة البشعة وانتهاكها لكل المبادئ والاعراف والقرارات الدولية.

الاهالي - الكيان الصهيوني يمارس كافة انواع التعسف والقهر على الاسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجونهم وبعد (جائحة كورونا) التي طالت العالم وبما فيهم اصابة (٢٤٠) اسير اصيبوا وهم في المعتقل قامت ادارة المعتقل بمنع اللقاح عن الاسرى وهذا من ناحية قانونية يخالف اتفاقية جنيف في الفصل الرابع التي تشير لشروط الرعاية الصحية والرعاية الطبية حيث نصت المادة (٩١) من الاتفاقية في الفقرة الاولى (توفر في كل معتقل عيادة مناسبة يشرف عليها طبيب مؤهل ويحصل فيها المعتقلون على ما يحتاجونه من رعاية طبية وكذلك نظام غذائي مناسب وتخصيص عنابر لعزل المصابين بامراض معدية او عقلية). وقد اهملت سلطات الاحتلال هذه

تصفية وكالة الغوث أم تصفية قضية حق عودة اللاجئين؟

الانسانية وتهدة أي ثورة يمكن أن تطالب بالحاجات الإنسانية، وعمليا الإنتهاء التدريجي من عمل الوكالة، وتحقيق الهدف السياسي المنشود بالتخلص وإزاحة أحد الشواهد الرئيسية على جريمة اقتلاع الشعب الفلسطيني، إذ على هذا الشاهد أن يبقى حيا. بقيت المسألة الأساس وهي مرتبط الفرس والتي تتعلق بالبعد السياسي لقضية اللاجئين المتمثل بحق العودة والذي تعتبره حكومات الاحتلال من المحرمات، ومراكز الدراسات والأبحاث الأمريكية والصهيونية المتخصصة مُنكبة على إصدار الدراسة تلو الدراسة وتزويد الدول المانحة، ويصل نسخ منها تباعا للدول المضيفة للاجئين والأمم المتحدة بضرورة التخلص من وكالة "الأونروا" كمقدمة لإنهاء قضية اللاجئين وحقهم في العودة، لأن هذا الحق جوهر تأييد الصراع مع الاحتلال ويتعارض مع قانون القومية اليهودي الذي سنه الاحتلال عام ٢٠١٧.

تعتبر وكالة "الأونروا" عن المسؤولية السياسية الدولية تجاه قضية اللاجئين، وبناء عليه يجب على الوكالة الإستمرار في تقديم خدماتها إلى حين إنتفاء السبب الذي لأجله تأسست، أي بتحقيق العودة.

دائرة "عودة" حشد - أمام الهجمة الشرسة والمستمرة على قضية اللاجئين واتخاذ وكالة "الأونروا" عنوانا لهذا الإستهداف من خلال التدرج المنهجي المتسارع لتجفيف منابع الدعم المالي للوكالة وبشكل غير مسبوق، وانعكاس هذا التجفيف على الخدمات التي تقدمها الوكالة وبالتالي على اللاجئين والموظفين.. ووفقا للمعطيات فقد أوجد أعداء "الأونروا" وقضية اللاجئين وحق العودة حولا للمخاوف التي تطرحها الدول المانحة والأمين العام للأمم المتحدة واللجنة الإستشارية للأونروا والتي تعتبرها أسبابا إستراتيجية لاستمرار توفير الدعم المالي للوكالة والذي تلخصه تلك الدول بمسألتين رئيسيتين الأولى بأن "الأونروا" حاجة إنسانية ماسة وضرورة لملايين اللاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها الخمسة، وبأن عدم توفير خدمات الصحة والتعليم والإغاثة والبنى التحتية للاجئين في المخيمات سيساهم في عدم الإستقرار الأمني في المنطقة، وبأن حل هاتين المسألتين سيكون من خلال الدفع باتجاه نقل تلك الخدمات الى الدول المضيفة بعد إغراقها بما تريد من الأموال المطلوبة، وبالتالي استيعاب حاجات اللاجئين

فلسطينيو لبنان والجائحة: من سيمنح اهل الضعف لقاحات كورونا؟



ساعات عمل هذه المراكز. وبخصوص اللقاح فان اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يبدون تخوفهم من ان يتم استثناءهم من اللقاحات وذكرت وكالة الغوث بالاشارة الى التنسيق مع وزارة الصحة اللبنانية ومنظمة الصحة العالمية لتأمين اللقاح للاجئين الفلسطينيين وباسرع وقت ممكن اسوة بالاردن الذي امن اللقاح لكل المقيمين على اراضيه وطالب اللاجئين تأمين المساعدات العاجلة على اعتبار ان حوالي ٨٠٪ من اللاجئين الفلسطينيين يعيشون على ما يكسبونه يوميا.

الاهالي - بحسب بيان وكالة الغوث الدولية (الاونروا) بلغ عدد المصابين بفيروس كورونا من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (٣٩٩١) مصاب مع (٤٥٠) حالة نشطة، (١٤٥) حالة وتقوم الاونروا بتشغيل ٢٨ مرفقا للرقابة الصحية الاولى في لبنان ويقارب عدد المراجعين المليون سنويا مما يجعلها المرجع الصحي للفلسطينيين في لبنان وفي ظل وجود جائحة كورونا يحتاج الوضع الى زيادة الاهتمام بقطاع الصحة من قبل الاونروا وتوسيع اجراءاتها الصحية لتشمل تأمين قوارير الاكسجين واجهزة التنفس الاصطناعي والادوية الضرورية واستنفار جميع الطواقم الطبية وزيادة



انتظارات ٢٠٢١ عربيا



كمال هياطين

مجلس جديد وحكومته جديده



رغم وجهة الآراء التي تقول بتراجع المستوى السياسي لمجالس النواب والحكومات منذ عام ٨٩ ، إلا أن المستوى السياسي للمجلس الأخير فاقت التوقعات ، وهزلة الحكومات تجاوزت حدود قدرة الناس على النقد ودفعتها الى حاله من الياس وعدم فهم السرعة التي يسير بها التراجع والتردي .

لقد كف الشعب الاردني عن سماع كلمات النواب ، ولم يعد هناك من يلتفت لبيانات تشكيل الحكومات ، واختلطت الصلاحيات بين مجلس عليه أن يقوم بدور التشريع والرقابه الى مجلس لا يراقب ، ويضفي صفة الشرعيه القانونيه المطلوبه لقرارات الحكومه ، وأما محتوى كلمات النواب فلم يعد أحد معنيا بها .

الانتخابات النيابيه الأخيره كانت الأسوأ منذ ثلاثه عقود ، من الاداره والتدخل ، الى درجة أن المركز الوطني لحقوق الانسان الرسمي لم يستطيع السكوت عن حجم التجاوزات بالانتخابات الأخيره .

وأليه تشكيل الحكومات التي كانت المطالبه بتغييرها تعد من أولى مطالبات الحراك السياسي هي هي لم تتغير ، لا بل ازدادت غموضا ولا منهجيه .

ما الذي يجري حقا ؟ لماذا بلغنا هذا المستوى من التردي وبهذه السرعة ؟ وهل بلغناه بفعل عوامل بدت تتفاعل وتفرض حياه سياسيه بائسه أم هي بفعل غرف تخطط وتبرمج وتدير العمليه السياسيه والديمقراطيه بهدف اضعاف الدوله وتجويفها ؟

لم تشهد القوى السياسيه والاجتماعيه هذا القدر من الاقصاء حتى بزمن الاحكام العرفيه ، فقد كانت الدوله آنذاك تراقب وتناقش وتأخذ بالاعتبار ما تقوله القوى السياسيه ، واحيانا كانت الدوله تحاور وتلتقي مع رموز القوى السياسيه للنقاش ، الآن ، وبعد أكثر من ثلاثه عقود يجري تهميش واستهداف القوى السياسيه بشكل مطلق ، الى حد أن اللقاءات الشكليه المفرغه التي كان يجريها بعض الوزراء مع هذه القوى لم يعد قائما .

لمصلحة من ؟ وما الهدف ؟ ، واقول للذين يرددون مقولة أن الهدف وراء اضعاف مؤسسات الدوله هو خلق الظروف المؤاتيه لشطب حق العوده والتعويض للاجئين الفلسطينيين ، اقول اولاً أن اللاجئين الفلسطينيين لن يفرطوا بحقهم بالعوده والتعويض ، وثانياً ، ان اضعاف مؤسسات الدوله يخدم هذا الهدف وليس العكس ، فالدوله القويه هي التي تستطيع الدفاع عن حقوق ومصالح مواطنيه .

لم يعد هناك حياه سياسيه أو حياه ديمقراطيه ، والتراجع تزداد وتيرته بشكل كبير ، والا زمه الاقتصاديه تتفاقم بلا حلول ، والفساد ما زال محصنا قويا ويعيش خرابا بالاقتصاد ، ولا أحد يقدم اجابات على الاسئله والتساؤلات ... وهذا شيء خطير ومخيف

المتخلف للتغطية على تردّي النظام الصحي العمومي، بالتركيز على فعالية التدابير الوقائية المتخذة في سياق «حرصه على صحة المواطنين وسلامتهم». وفي ذلك ما يؤكد تقلص هامش المناورة أمامه، ولا سيما أن الجائحة فاقمت من الأزمة الاقتصادية والمالية الخانقة نتيجة لجوء معظم دول المنطقة إلى الاستدانة من المؤسسات المالية الدولية لتدبير (إدارة) التداعيات الاجتماعية الناجمة عن توقف النشاط الاقتصادي خلال فترة الحجر الصحي.

لا تمتلك النخب الحاكمة استراتيجية واضحة للتعاطي مع هذه التداعيات، في غياب الإرادة السياسية واستشرء الفساد والريع، وارتفاع نسب الفقر والبطالة، وتردّي الوضع المعيشي والاجتماعي لفئات واسعة. وهو الأمر الذي يعيد إلى الواجهة احتمال اندلاع نسخ جديدة من الحراك الشعبي، ولا سيما في البلدان التي كانت تعرف دينامية احتجاجية قوية قبل تفشي فيروس كورونا (الجزائر، لبنان، العراق). وهو ما قد يربك، أكثر، محور الثورة المضادة في المنطقة، الذي يجد نفسه، اليوم، بلا تغطية دولية بعد هزيمة دونالد ترامب في الرئاسيات الأميركية الأخيرة. كما أن استراتيجيته القاضية بتمويل الحروب الأهلية وإذكاء النعرات الطائفية والجهوية قد لا تسعفه، في مقبل الأيام، بسبب تكاليفها المالية والسياسية الباهظة وتأثيرها على التوازنات الإقليمية. وقد يدفعه ذلك إلى البحث عن صفات جديدة لضرب مصادر التعبئة الاجتماعية في المنطقة، من قبيل اختراق المؤسسات الديمقراطية القائمة، وتسفيه العمل السياسي، وتغذية مصادر السلطوية، وإغراء الجيوش للتدخل أكثر في الحياة السياسية، وذلك في أفق الإجهاد على الديناميات السياسية والمجتمعية التي من شأنها القطع مع الاستبداد والتحول نحو الديمقراطية.

بالتوازي مع ذلك، يُتوقع أن يستمر مسلسل التطبيع مع الكيان الصهيوني، مع ما يعنيه ذلك من فتح البلاد العربية أمامه لاستباحتها سياسيا واقتصاديا وثقافيا، وتفكيك ارتباطها الوجداني بالقضية الفلسطينية التي يُنتظر أن تواجه، خلال السنة الجارية، أطوارا أخرى من مسلسل تصفيتها، مع ما يثيره ذلك من أسئلة بشأن الأدوار التي يفترض أن تلعبها القوى الأهلية والشعبية العربية على صعيد مناهضة التطبيع والتصدي لمخرجاته.

محمد أحمد بنيس / كاتب مغربي

إذا كانت الشعوب العربية لا تختلف عن شعوب المعمورة في تطلّعها إلى دحر فيروس كورونا في السنة الجديدة، فإن ذلك لا يعني تنازلها عن تحقيق آمالها العريضة التي حملتها رياح الثورات العربية قبل عشر سنوات، فعلى الرغم من أجواء الفوضى والخراب التي حلت بالمنطقة بعد الالتفاف على هذه الثورات بعسكرة بعضها، والالتفاف على بعضها الآخر، إلا أن ذلك لم يحل دون تجدد هذه الآمال، وبروز موجة ثانية من هذه الثورات في الجزائر والسودان ولبنان والعراق (٢٠١٩).

وعلى أهمية هذه الموجة ودلالاتها، إلا أنها لم تنجح في تغيير المعادلة التي تشكلت في المنطقة بعد ٢٠١٣ برعاية الثورة المضادة والاستبداد الجديد، باستثناء التغيير الهش الذي حدث في السودان. وجاءت الجائحة لتفضح انتهازية النظام العربي الذي وظف كل إمكانياته الأمنية والسياسية والإعلامية لاستخلاص العائد السياسي لكورونا، وإعادة إنتاجه في مسعى لترميم شرعيته المتآكلة.

ويُمثل اقتراب عودة الحياة إلى إيقاعها الطبيعي تحديًا كبيرًا لهذا النظام، فالأسباب البنيوية التي كانت وراء اندلاع الموجتين الأولى والثانية، للربيع العربي لا تزال قائمة، الأمر الذي يعيد إلى الواجهة المطالب التي رفعها المحتجون في مختلف ساحات الحراك الشعبي. وقد أثبتت الجائحة أن هذه المطالب لم تعد تحتل التأخير، وبالأخص في القطاعات الاجتماعية الحساسة التي تعاني من نقص مهول في الموارد المختلفة. وقد كشفت يوميات كورونا، في غير بلد عربي، سوء الأنظمة الصحية التي انهار بعضها أمام ارتفاع أعداد المصابين، وعجز الحكومات عن التحكم في الوضعية الوبائية، وتطوير رقعة تفشي الفيروس.

كانت الجائحة بالنسبة للاستبداد العربي فرصة ذهبية لإعادة جدولة أولوياته، وتثبيت بنياته السلطوية، وفرض ميزان قوى جديد. ومن ذلك تجفيف منابع المعارضة السياسية والأهلية وتقليص حضورها في الفضاء العمومي، والتحكم في وسائل الإعلام، والتضييق على الحريات العامة، غير أنها، في الوقت نفسه، كشفت هشاشته وضعف امتداده داخل المجتمع. فقد سخر، في أحيان كثيرة، إعلامه



مشاركة القدس والمقدسين عنوان لنزاهة الانتخابات الفلسطينية

نهاد ابو غوش / سياسي واعلامي فلسطيني

النضال وفي بناء الوطن، لهذا السبب بالتحديد تصبح المشاركة في الانتخابات مسؤولية وطنية وينبغي تسهيل مشاركة جميع الأطراف فيها من خلال توفير ضمانات النزاهة من جهة، وإشراك الجميع في مهام التحضير والإشراف والرقابة، والتوحد في مواجهة محاولات الاحتلال اللعبي على هذا الوتر من خلال التعرض لبعض المرشحين والفئات بالاعتقال أو منع الحركة.

من أهم المسائل على الإطلاق قضية مشاركة القدس والمقدسين في الانتخابات، حيث من المقرر أن تجري هذه الانتخابات بعد ٢٥ عاما من إجراء الانتخابات الأولى عام ١٩٩٦، و١٥ من الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦، وخلال هذه الأعوام مرت مياه كثيرة من تحت الجسر، وكثفت سلطات الاحتلال من إجراءاتها لتهويد القدس وسلخها عن محيطها الفلسطيني، وبعد أن اعترف الرئيس ترامب بسيادتها، شددت دولة الاحتلال إجراءاتها ضد كل ما يرمز

للوجود الفلسطيني في القدس، فاعتقلت محافظ القدس ووزيرها ومعظم المسؤولين المرتبطين بالسلطة وسحبت هويات نوابها ووزيرها السابق، وباتت تتصدى لأي نشاط ذي صبغة فلسطينية حتى لو كان نشاطا رياضيا أو اجتماعيا.

من الطبيعي إذن أن تسعى إسرائيل لمنع إجراء الانتخابات الفلسطينية في القدس، أو تقليصها إلى أضيق نطاق ممكن، والمؤسف أن بعض الفلسطينيين بات يتطوع لاقتراح حلول إدارية لهذه المشكلة وكأن الأمر هو

الصلة بقضية الانتخابات التشريعية لأنها تتصل بالمحاكم التي ستبت في جميع المشكلات والطعون المتعلقة بالانتخابات وتضمن الحد المطلوب لنزاهتها.

ومهما يكن الأمر، فإن معظم القوى السياسية والمجتمعية استقبلت المرسوم الرئاسي بالترحيب، عملا بالحكمة التي تقول «أن تأتي متأخرا خير من ألا تأتي أبدا»، لكن ذلك لا يعفيها من مسؤولية التوحد وبذل كل الجهود المطلوبة للإجابة بمسؤولية عالية عن كل الأسئلة المطروحة، وإيجاد الحلول لكل الإشكالات سواء تلك التي أوجدها الاحتلال، أو التي طرحها الواقع وغياب الانتخابات لفترة طويلة، أو التي خلفها عهد الانقسام المرير، وكذلك الثغرات والالتباسات التي حملها المرسوم والقرارات بقوانين التي سبقته.

من أهم القضايا المتصلة بالانتخابات ضرورة مغادرة، أو على الأقل تقليص الوهم بان

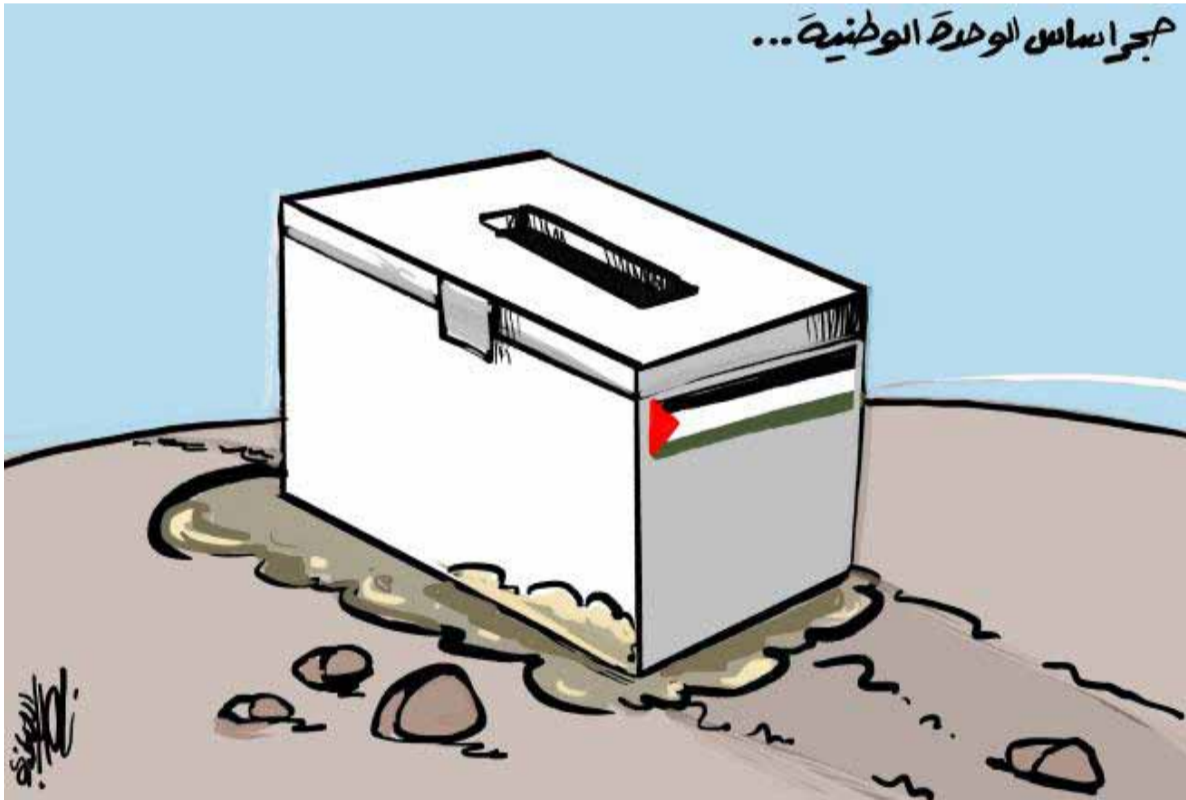
حسم المرسوم الذي أصدره الرئيس محمود عباس بتحديد مواعيد انتخابات المجلس التشريعي، ورئاسة دولة فلسطين، والمجلس الوطني، جزءا كبيرا من الجدل والخلاف والتوجس الذي يسود الساحة الفلسطينية منذ سنوات، لكنه لم يحسم كل الخلافات والمشكلات بالطبع، وإنما وضع المجتمع الفلسطيني وقواه الفاعلة أمام تحدي الإجابة على الأسئلة التي ما زالت عالقة.

المرسوم لقي ترحيبا واسعا من مختلف القوى الفلسطينية على الرغم من الغموض الذي يعتري بعض تفاصيله، والملابسات التي سبقت إصداره، فليس واضحا حتى الآن لماذا شمل المرسوم إجراء الانتخابات لرئاسة «دولة فلسطين» وليس لرئاسة السلطة الفلسطينية. مع الفارق الواضح بينهما وهو أن الأول هو من اختصاص المجلس

الوطني الفلسطيني الذي يمثل الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده في الوطن والشتات. بينما رئاسة السلطة، وكما ينص القانون الأساسي ينتخبها المواطنون الفلسطينيون في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ أي في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة دون غيرهم. الإشكال الثاني الذي لم يوضحه المرسوم هو حول انتخابات المجلس الوطني، حيث من المفهوم ضمنا أن أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين هم أعضاء «غرفة الداخل» للمجلس الوطني الفلسطيني، ولكن ماذا بشأن أعضاء الخارج

ووفق أي قانون سيجري انتخابهم، وهل جرى أي إحصاء سكاني لتحديد حصة كل ساحة، والأهم هل جرى التفاهم مع الدول الرئيسية المستضيفة للفلسطينيين وخاصة الأردن وسوريا ولبنان، أم أن الأمر برمته متروك للعبارة الفضفاضة التي تقول «التوافق على اختيار أعضاء المجلس الوطني حيثما تعذر الانتخاب»؟

الأمر الآخر الذي قد يشوّش على الاحتفاء بالمرسوم هو أنه جاء بعد أيام قليلة فقط من القرارات بقوانين التي طالت السلطة القضائية والتي أثار اعتراضات واسعة لدى الهيئات القانونية والحقوقية ونقابة المحامين، والتي وصفها البعض بأنها مجزرة بحق القضاء، وتكريس لتغول السلطة التنفيذية على السلطة القضائية، وهي مسألة ليست بعيدة بل وثيقة



الانتخابات هي هدف وغاية في حد ذاتها وأنها قادرة على حسم كل خلافاتنا، أو أن الانتخابات هي آلية لتداول السلطة، ففكرة تداول السلطة في ظل الاحتلال هي تعبير عن تداول المنافع وتقاسمها لأن السلطة الحقيقية على الأرض وعلى الأجواء والحدود وحتى على السكان هي للاحتلال الذي يتحكم في كل شيء وما يتبقى للتداول هو الفتات الهزيل.

الانتخابات هي في الجوهر وسيلة وأداة لإعادة ترتيب أمورنا، وتنظيم شؤوننا، على قاعدة أن قضيتنا الرئيسية هي الخلاص من الاحتلال، وبالتالي فإن الانتخابات هي أداة لإعادة بناء الشراكة الوطنية وتحمل أعباء النضال والمسؤوليات، وتجسيد شعار الشراكة في القرار الوطني والمجتمعي كما هي الشراكة في

كيفية التحايل على القيود الإسرائيلية. مشاركة المقدسين في الانتخابات هي قضية وطنية بالدرجة الأولى قبل أن تكون استحقاقا ديمقراطيا أو شأنا إداريا وإجرائيا، إنها قضية السيادة الحقيقية المستمدة من إرادة الشعب على المدينة المقدسة وعاصمة الفلسطينيين الروحية والثقافية قبل أن تكون عاصمتهم السياسية، وما دامت القضية كذلك فهي تستحق معركة حقيقية يخوضها الشعب الفلسطيني بكل إمكانياته معززا بدعم دولي واسع ولا جدال فيه حول تبعية القدس الشرقية ومواطنيها وانتمائهم لفلسطين، ومعركة كهذه تستحق أن تحتل مكان الصدارة في اهتمام القوى السياسية والمجتمعية باعتبارها العنوان الأول لنزاهة أي عملية انتخابية في المستقبل.



قنبلة ترامب الاستباقية في الشرق الأوسط

ليس أندوني / كاتبة ناشطة سياسية

هامة وخطيرة، لمنع بايدين من عكس قرارته، فأقال وزير الدفاع الذي تبين أنه لم يكن متفقا مع توجيه ضربة عسكرية ضد إيران، واعتمد على قيادات جديدة في وزارة الدفاع، وعلى وزير الخارجية مايك بومبيو وفريقه، لتثبيت سياساته وتطبيقاتها على الأرض. لم يقف فريق بايدين ساكنا، وإنما حاول أخذ خطوات استباقية، تدعيما لخيار تغليظ العقوبات على إيران، ودرء عمل عسكري أميركي إسرائيلي ضد طهران، وإعلان ترشيحات لموقعي مدير وكالة المخابرات المركزية الأميركية ونائبه، لتقويض نفوذ أنصار اليمين المتشدد في الكونغرس والإعلام وفي الشارع، يعمل على تهيئة رأي عام أو إجماع بين المراكز البحثية المؤثرة للضغط باتجاه حرب على إيران، واعتراف أميركي بضم المستوطنات غير المشروعة وأراض من الضفة الغربية، وذلك أملا من جانب إدارة بايدين بالعودة إلى مرحلة جديدة من المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية. وهنا من الضروري تأكيد أن لا تغيير جوهريا متوقعا على السياسة الأميركية في المنطقة،

اقترح تتقدم به الإدارة الجديدة لإحياء «عملية السلام»، إلا وفقا لقبول أميركي وعربي بشرعنة كل خطواتها على الأرض. ولقد اعتمد ترامب على بومبيو ومساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط ديفيد شينكر، في مهمة «تثبيت الإنجازات»، وفي مقدمتها معاهدات التطبيع غير المسبوقة بين دول في الخليج والمغرب والسودان، مع اختلاف «حرارة» التطبيع بين دول وأخرى، أي أن جولات بومبيو وشينكر في المنطقة هدفت إلى تعميق التطبيع وتوسيعه، حتى يصبح «تطبيعا مع الشعوب» لا يقتصر على الأنظمة، وإلى ضم دول أخرى في المستقبل، حتى التي ترتبط بمعاهدات مع إسرائيل، مثل الأردن، إلى مشاريع ممولة من الإمارات. وهنا أيضا يساهم قرار نقل إسرائيل لتعمل تحت مظلة القيادة العسكرية الوسطى في الفرض على الدول العربية المشاركة أن تقبل شروطا طبيعية، بعد أن تصبح إسرائيل بمثابة «حامية الدول والأنظمة».

لا تغيير جوهريا متوقعا على السياسة الأميركية في المنطقة، من حيث دعم تفوق إسرائيل الاستراتيجي والعسكري

أضعف القرار «القنبلة» خطوة بايدين، أخيرا، تعيين الدبلوماسي المخضرم، وليام بيرنز، مديرا لوكالة المخابرات الأميركية، والذي يؤيد العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران، والاعتماد على متابعة البرنامج النووي لمنع طهران من تصنيع أسلحة نووية، وهو من دعاة إحياء المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، ومن معارضي سياسات ترامب في المنطقة. وهو معروف جيدا في العالم، ويتمتع بعلاقات قوية واسعة



برجالات دولة ومثقفين وصحافيين، إلى درجة أن من عرفوه في الأردن، وقد كان سفيرا في عمان، وهم كثيرون، عبروا عن ترحيب حار بتعيينه، كأنه الصديق المنقذ، يؤيد «السياسة التقليدية» الأميركية، وليس معروفا بتصهينه، أو بحماسة لإسرائيل أو سياستها. ولكنه في النهاية من المؤسسة الأميركية، ولا يؤيد خطوات فلسطينية تطالب أو تحاول تثبيت حقوق الشعب الفلسطيني، و«بخطوات من طرف واحد» تأييده لقيام دولة فلسطينية مشروط بعلمية المفاوضات دون تغيير شروطها التي جعلت من إسرائيل القوة التي تفرض الحل الذي تريد.

«انتصار» ترامب هذا امتداد طبيعي لاتفاقيات أبراهام، فوفقا لبيان المعهد اليهودي للأمن الوطني الأميركي، إن نقل إسرائيل إلى المنطقة الوسطى للقيادة العسكرية الأميركية جاء متأخرا بسبب عداة الدول العربية لإسرائيل، ولكن الاتفاقيات شرعت الأبواب لتحقيق هدف استراتيجي، لم يكن ممكنا. .. الأمل في وعي الشعوب، إذ لم يبق إلا إعلان تشكيل ناتو عربي - إسرائيلي بشكل رسمي فج، وكأننا غير موجودين

العربي الجديد

من حيث دعم تفوق إسرائيل الاستراتيجي والعسكري، لكن الإدارة الجديدة، بحسب ما عبر كثيرون من أعضائها، مرات، تعتقد أن سياسات ترامب ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو المتهورة قد تؤدي إلى تقويض الاستقرار في المنطقة، وإلحاق الضرر بالمصالح الأميركية، وبفرص إرساء سلام دائم، وليس بالضرورة يحقق طموحات الفلسطينيين وحقوقهم الوطنية، ولكنه سلام «مقبول» مهوور بتوقيع فلسطيني.

ليس ربط المصالح الأمنية الإسرائيلية بالأمن القومي الأميركي جديدا، فحروب الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، في بعد مهم منها، دفاعا عن بقاء إسرائيل الدولة الأقوى في المنطقة من دون إزعاج أو تهديد من دولة عربية، مع استمرار مشروعها الاستعماري الإحلالي، وضمان تفوقها شبه مطلق على كل دول المنطقة، عربية أو غير عربية. الجديد أن إسرائيل تستطيع الدخول رسميا وعلنيا، تحت غطاء القيادة الوسطى، في عمليات عسكرية ضد إيران، أو أي طرف، وبمشاركة عربية. أي أن القرار أدخلنا في مرحلة تطبيع أمني متقدم مع دول عربية، بغض النظر عن مواقفها. وسوف تلوذ هذه الدول بالصمت في انتظار قرارات إدارة الرئيس الأميركي الجديد، جو بايدين، الذي وضعه القرار أمام تحد جديد ومعقد، فرفض القرار يضعه في مواجهة اللوبي الصهيوني، إضافة إلى أن الليبراليين وقيادات في الحزب الديمقراطي سيجدون في محاولة إلغائه أو تأجيله معاداة غير مبررة لإسرائيل، كما تعرقل خطه لتجنب مواجهة مع إيران.

المشهد المذل للرئيس ترامب، وتخلي كثيرين من أعوانه عنه، لم يمنعه من اتخاذ خطوات استباقية

لم تمنع تداعيات اقتحام جماعات يمينية متطرفة من أنصار الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الكونغرس، إدارة هذا الرئيس المعزول وفقا لقرار لم يدعمه مجلس الشيوخ بعد، من التحرك بسرعة، بل وبتهور، لتصعيد التوتر دفعا لعملية عسكرية أميركية ضد إيران، وتثبيت التطبيع المتسارع بين الدول العربية والدولة الصهيونية في المنطقة.

لعل أهم خطوة استباقية اتخذها ترامب، في أيامه الأخيرة في البيت الأبيض، نقل إسرائيل من القيادة الأوروبية للجيش الأميركي إلى قيادة المنطقة الوسطى التي تشمل الشرق الأوسط، وذلك بغرض تدعيم حلف أمني إسرائيلي - عربي، ضد إيران، بقيادة أميركية وهيمنة إسرائيلية، وتسريع دمج إسرائيل في المنطقة، سياسيا وأمنيا وعسكريا، في ضربة جديدة لمفهوم الأمن القومي العربي، وإضافة بعد آخر إلى التطبيع الإسرائيلي. وقد جاء القرار بناء على اقتراح وضغوط من المعهد اليهودي للأمن الوطني الأميركي، الذي يضم، في عضويته، قيادات عسكرية سابقة أميركية وإسرائيلية، وهو نجاح نوعي لعمل اللوبي الصهيوني عقودا، وهذه المؤسسة بالذات، من أجل ربط الأمن القومي الإسرائيلي بالأمن القومي الأميركي، ليكون الدفاع عن ذلك جزءا من الدفاع عن هذا.

يعمل ترامب على تصعيد التوتر دفعا لعملية عسكرية أميركية ضد إيران، وتثبيت التطبيع المتسارع بين الدول العربية والدولة الصهيونية في المنطقة.

ليس ربط المصالح الأمنية الإسرائيلية بالأمن القومي الأميركي جديدا، فحروب الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وخصوصا غزو العراق، كانت، في بعد مهم منها، دفاعا عن بقاء إسرائيل الدولة الأقوى في المنطقة من دون إزعاج أو تهديد من دولة عربية، مع استمرار مشروعها الاستعماري الإحلالي، وضمان تفوقها شبه مطلق على كل دول المنطقة، عربية أو غير عربية. الجديد أن إسرائيل تستطيع الدخول رسميا وعلنيا، تحت غطاء القيادة الوسطى، في عمليات عسكرية ضد إيران، أو أي طرف، وبمشاركة عربية. أي أن القرار أدخلنا في مرحلة تطبيع أمني متقدم مع دول عربية، بغض النظر عن مواقفها. وسوف تلوذ هذه الدول بالصمت في انتظار قرارات إدارة الرئيس الأميركي الجديد، جو بايدين، الذي وضعه القرار أمام تحد جديد ومعقد، فرفض القرار يضعه في مواجهة اللوبي الصهيوني، إضافة إلى أن الليبراليين وقيادات في الحزب الديمقراطي سيجدون في محاولة إلغائه أو تأجيله معاداة غير مبررة لإسرائيل، كما تعرقل خطه لتجنب مواجهة مع إيران.



ميدالية كورونا الذكية .. إنجاز لمهندس فلسطيني في غزة



مبعثرة في ورشته الخاصة قبل طباعة هيكلها على طباعة إلكترونية ثلاثية الأبعاد. ويتابع: "علاوة على جهاز الإنذار أضفت ميزة يمكنك من شحن هاتفك الذكي إلى جوار حاوية لسائل معقم تعمل بنظام حساس إذا اقتربت يدك منها".

أفكار متنوعة

عندما اختبر محمد "ميدالية كورونا الذكية" فكر في تثبيتها فوق قميص يسميه "قميص كورونا"، لكن أصدقاءه نصحوه أن يكون الجهاز معلقاً في طرف سلسلة يمكن ارتداؤها في أي وقت.

وكان صيدم صنع بيديه طباعة الحفر على الخشب بتقنية الكمبيوتر، ثم طباعة ثلاثية الأبعاد فازت بالمركز الأول في مسابقة محلية، وجهاز عصا الكيف الذكية التي تشمل مصباحاً ضوئياً لتنبيه السائقين، ووحدة شحن كهربائي، ونظام تحديد الموقع تبعاً للأقمار الصناعية GPS.

المهندس محمد صيدم

يمتلك المهندس صيدم قطعة واحدة من "ميدالية كورونا الذكية"، ويأمل أن ينال براءة اختراع؛ لأنه يقدم جهازاً علمياً يتمتع بثلاث ميزات في آن واحد مع استمرار جائحة كورونا.

أجرى محمد عدة اتصالات مع مؤسسات علمية وجهات تقنية داخل وخارج فلسطين للحديث عن الجهاز، وقابل عدداً من وسائل الإعلام للنشر عن أعماله، لكنه يأمل أن يجد جهة ممولة لصناعة "ميدالية كورونا الذكية" بكميات كبيرة حتى تدخل حيز الاستخدام اليومي.

الاهالي - على قاعدة "الحاجة أم الاختراع" صمّم المهندس الشاب محمد محسن صيدم "ميدالية كورونا الذكية"؛ للحفاظ على التباعد الاجتماعي بين الأفراد مع استمرار جائحة كورونا.

تقوم فكرة المهندس صيدم من مخيم النصيرات وسط قطاع غزة على اختراع جهاز إنذار بسيط يعلق في القميص، ويطلق جرس إنذار إذا حدث اقتراب من مرتديها مسافة تقل عن متر واحد.

وتتمتع "ميدالية كورونا الذكية" بميزة الشحن اللاسلكي للهواتف الذكية وعبوة معقم لليدين تعمل آلياً بواسطة جهاز حساس.

تجارب مستمرة

في رواق منزل المهندس صيدم تتناثر قطع إلكترونية وأجهزة كهربائية نصف معطلة يمضي معها ساعات طويلة في أعمال الصيانة وتجاربه العلمية.

يؤكد صيدم أن فكرة "ميدالية كورونا الذكية" جاءت له للحفاظ على التباعد الاجتماعي في الأماكن العامة لضمان السلامة الصحية وتجنب عدوى كورونا.

ويضيف: "لم نصل في مجتمعنا للتباعد الاجتماعي المطلوب وسط الجائحة، ونتصرّف بخطأ في الأماكن العامة، وأحياناً دون وعي كامل، فجهّزت جهاز إنذار يعلق كسلسلة فوق القميص يطلق إنذاراً إذا اقترب أحدكم منك مسافة تقل عن متر".

ميدالية ذكية للتعامل مع جائحة كورونا

شكلت دراسته الجامعية في تخصص الهندسة نقطة تحوّل في تجاربه العلمية حاول فيها الجمع بين الخبرة في الميكانيكا والكهرباء والإلكترونيات. استغرق صيدم أسبوعاً لصناعة الجهاز من قطع إلكترونية ومجسات لاسلكية احتفظ فيها من قبل

نيله السيد

التأمين الصحي حق أساسي للمواطنين



جاء في بيان الحكومة عن تطبيق التأمين الصحي الشامل، كما تكرر هذا في تصريحات حكومية سابقة، لكن لم تصل أية حكومة إلى مرحلة الانجاز الشامل في هذا القطاع، مما يجعل هذا الموضوع مطلب وطني ملح من الضروري الوصول إلى النهايات اللازمة والكافية فيه، وبالرغم من أن التأمين قد

شمل من هم فوق الخمسين عاماً والاطفال ما دون الـ ٦ سنوات إلى ان قطاعات شعبية واسعة لا زالت تعاني من عدم الاستفادة من هذه الخدمة والتي هي من المفترض حق انساني و اساسي لجميع المواطنين. لقد وعدت الحكومة السابقة بانجاز التأمين الصحي الشامل مع نهاية عام ٢٠٢٤، وتحدث رئيس الوزراء الحالي بشر الخصاونة امام مجاس النواب، بأن حكومته شكلت لجنة من وزارتي الصحة والمالية والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لوضع خطة طريق واضحة لذلك، كما اعلن وزير الصحة السابق بانه سيتم تنفيذ التأمين بخطوات تدريجية تشمل جميع المواطنين بحلول عام ٢٠٢٥، وسيتم منح التأمين الصحي لكل من يقل دخله عن ٣٠٠ دينار، ومن يزيد على ذلك تتحمل الدولة ٨٠٪ من الكلفة، اما من يزيد دخله عن ١٠٠٠ فسيدفع الاقساط المقررة، وأشار الى انه سيتم دمج الفئات المتفرقة التي تحصل على اعفاء بما فيهم كبار السن فوق ٦٠ عاماً والاطفال دون ٦ سنوات والمعونة الوطنية والمناطق الأشد فقراً، في شبكة واحدة هي شبكة الأمان الاجتماعي.

وفي قراءة لحجم المؤمنين صحياً من خلال مظلات متعددة، تجد ان مظلة التأمين الصحي المدني يغطي ٤٠٪، والتأمين الصحي العسكري حوالي ٢٧٪، ووكالة الغوث (الأنروا) نحو ٩٪، والتأمين الجامعي ٢٪، والشركات ٦٪، بالإضافة إلى تأمينات النقابات والمؤسسات الخاصة، لتبلغ نسبة المؤمنين صحياً بشكل عام ٨٧٪، وهذه النسبة مضللة وخادعة لانه ليس كل التأمينات بنفس المستوى، حيث تأمين الشركات والمؤسسات الخاصة يوفر خدمة لا ثقة لمشتركيه، بينما التأمين الحكومي لاوسع شريحة من الشعب يعترضه الكثير من المثالب والثغرات والقصور. وهنا تظهر تساؤلات مهمة لدى المواطنين تتعلق بمدى قدرة هذا الشكل الجديد من الإدارة على الوفاء بحاجات المواطنين، وهل ستحجم الحكومة من دورها ومسؤوليتها في الشأن الصحي وقتذاك، إذ ما يهم المواطن بالاساس أن يصاب حقاً بتأمين صحي كريم بشكل دائم وان لا يخضع لالية السوق بأن يصبح سلعة للعرض والطلب ولا تظهر فروقات طبقية في تلقي الخدمة الصحية بين المواطنين،

بالتالي يجب على الحكومة أن تبقى على دورها في هذا الشأن كونها صاحبة الولاية العامة وبتطوير يخدم الغالبية الساحقة من المواطنين، فالتأمين الصحي حق اساسي لكل المواطنين.

يصدرها

حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد)



عمان - الاردن - جبل الحسين - شارع الظاهر
بيبرس - مقابل مستشفى الاستقلال
الموقع على الانترنت:
www.hashd-ahali.org.jo
بريد الكتروني: ahali@go.com.jo
hashdparty@gmail.com

الاخراج الفني
عبدالله ابوكف
الصف الضوئي
منير عليا

رئيس التحرير
عدنان خليفة
الادارة والمالية
خليل السيد

الاشتراكات
(٤٠) دينار للمؤسسات (٣٠) دينار للأفراد
طبع في مطابع الغد
رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٥/٢٠٢/٣٨)

المكاتب:

عمان: ٥٦٩١٤٥١/٢ / فاكس ٥٦٨٦٨٥٧
اريد: ٧٧٧٣٣٦٧ / الزرقاء: ٥٣٩٨٤٨٦
مادبا: ٥٥٤٥٣٥٤ / الكرك: ٣٥٥٠٩١